التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير:

إيرادات الميزانية بين الإسلام والديمقراطية

المشهد القضائي اليوم: بئرٌ مُعطّلة وقصرٌ مَشيد

التحرير ——— الأحد 14 ربيع الآخر 1442هـ الموافق لـ 29 نوفمبر 2020 م العدد 318 الثمن 700م ——— التحرير

على نُبل رسالة القاضي، لن يجد القضاء مستقره إلا في شرع الله

استئناف الحوار بين الأطراف الليبية

بريطانيا تتدخّل لتفرض وصاية مباشرة على القرار في تونس فهل ستنجح في احتواء التحرّكات الاحتجاجيّة ؟

القسم النسائي لحزب التحرير ولاية تونس يطلق حملة لمناهضة انضمام تونس لاتفاقية اسطنبول

نظمه حزب التحرير: توصيات المؤتمر الجامع لزعماء القبائل في السودان

كلمة العدد

على نبل رسالة القاضي،
لن يجد القضاء مستقره إلا في شرع اللّه

أبت الديمقراطية إلا أن تبين عن حقيقة القصور الكامن في أصل بنيتها، لمناقضة جوهرها فطرة الإنسان، حين أسندت للطغاة المتسلطين على الناس مطلق السيادة ولتتوارى خلف فصل السلطات وإيهامها للبسطاء وخداعهم بأنها تضمن لهم العدل وتقيهم طغيان السلطة التنفيذية وتضمن لهم حقوقهم عندها.

يأتي الإضراب الذي يشهده مرفق القضاء في تونس وتعطيل وصول الحقوق إلى الناس، هدما لركن من أركان النظام الديمقراطي المؤسس على السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، كونها أصلا تنشأ عنه الحلول، لا فرعا. وهو الأمر الذي يقوض أركان فكرة الديمقراطية والدولة التي انبثقت عنها لارتباك فقهائها في تفسير قواعدها القانونية وللإجابة عن سؤال: هل يحل لمن يمارس سلطة، نيابة عن الدولة، الإضراب عن العمل لتحصيل حق من «سلطة « أخرى مرادفة لها؟ وهو الأمر الذي لا زالت تمنعه دول المركز الديمقراطي تحوطا من انهيار معبد الديمقراطية نهائيا

ويأتي إضراب القضاة وتعطيل مرفق القضاء منافيا لفكرة استقلالية القضاء وضربا لهذه الاستقلالية ـ في فلسفة الديمقراطية ـ إذ يعطي استمداد الحق من السلطة التنفيذية، الولاية لها على السلطة القضائية والتسليم لها بهذا الحق. ويحرم القاضي من سيادته في ممارسة عمله أو في ترتيب السلم الوظيفي.

بعد أن حمّلت الديمقراطية القضاة مسؤولية إنصاف الفئات الواسعة، المغبونة والمهمّشة في المجتمع، للحد من رغبات السلطات السياسية، دون أي ضامن لاستقلالية القاضي في حال تعرّضه لأي ضغط أو سوء من جرّاء ذلك. فانشئت لتعويض ذلك النقص المنظمات الحقوقية، كنقابة القضاة أو جمعية القضاة، أو المرصد المدني لاستقلال القضاء وشفافيته. فكانت التأويلات المتناقضة بين فقهاء الدستور ومدى دستورية القوانين المستنبطة، بين الحق في الإضراب وولوج باب المطلبية القطاعية كسائر القطاعات المهمشة في المجتمع، وبين واجب الحفاظ على جوهر الدولة المدنية وهيبتها، خشية تسرب «داء هذه التفسيرات» إلى شرائح عدة من السلطة التنفيذية نفسها وانخراط سامي موظفيها وأعضاء الهيئات العامة في قائمة المضربين والمطالبين بالإنصاف، دون استثناء الوزراء أنفسهم، الركن الثاني في النظام الديمقراطي، بل وقد انخرط أعضاء ما يسمى بمجلس نواب الشعب، الركن الثالث في هذا النظام، في اعتماد أسلوب الإضراب، ما دام المرجع دستور وضعي شُكل على هوى المتغلبين فحُق لمن التحف بلحافه أن يغنم منه ما تيسر له في ساحة المغالبة، المفتوحة لمن غلب.

حشر القضاء في تونس والمنظومة القضائية في مجملها بين فصول هذا الدستور الوضعي، وبين ظروف العمل المضنية التي يعمل فيها القاضي، إلى جانب ظروفه المادية الخاصة، ليجد في موضوع استقلال القضاء، والمفترض بداهة، المُعين على إحباط سعي أصحاب الجاه والمال في إملاء الحكم عليه، دون النظر في فساد الدستور ذاته، فكان اللجوء إلى الإضراب السبيل الوحيد لتحقيق سلطته. وكان النضال من أجل استقلال القضاء الشجرة التي غطت فساد الدساتير الوضعية وحتمية نبذها واستبدالها بدستور منبثق من شرع الله.

في القضاء الشرعي لا يسأل الناس عن عدل القاضي بل عن فطنته !

عرف القضاء في الفقه الشرعي بأنه الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام ليفصل الخصومات بين الناس، أو يمنع ما يضر حق الجماعة، أو يرفع النزاع الواقع بين الناس وأي شخص ممن هو في جهاز الحكم، حكاما أو موظفين، خليفة أو من دونه. لم يحتج القاضي تحت سلطان الإسلام أن يسأل استقلالية أو أن يناضل من أجلها ليضطر إلى الإضراب عن العمل وتعطيل مصالح الناس فقضاؤه مستنبط من دليله، ماض على الجميع حكاما ومحكومين، إذ ليس العدل أن نشرع من دون الله، ثم نطبق تلك الأحكام بل العدل مقصور على حكمه تبارك وتعالى.

« إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» (40)- يوسف -

ولعل في ذكر حكم القاضي «جُمَيْع بن حاضر الباجي»، زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز، بإخراج جيش المسلمين، وكل مسلم، من سمرقند بعد دخولها على غير الطريقة الشرعية مندوحة عن ذكر غيرها من الأمثلة، حتى أنه صار في المجتمع المسلم لا يسأل عن عدل القاضي بل عن فطنته، رضا واطمئنانا لحكم الله الذي لا يظلم أحدا. فلن يسلم مرفق القضاء من العبث، ولن يجد مستقره، ولن يُعرف للقاضي فضلُه إلا في ظل شرع الله الذي تطبقة دولة الحق والعدل، دولة الخلافة المباركة.

أ. عبد الرؤوف العامري

المشهد القضائي اليوم:
بِئْـــر مُّعَطَّلَـــة وَقَصْـــر مَّشِيـــد

الأستاذ فتحي بن مصطفى الخميري
باحث في القانون ومحام لدى التعقيب

الحمد لله وحده
الجمعة، 12 ربيع الثاني 1442هـ الموافق لـ 2020/11/27م

-1 حينما ننظر إلى المشهد القضائي اليوم وما شاع لدى العام والخاص من شبهات فساد طالت أعلى رموز القضاء، إلى جانب المشاكل العديدة التي يعاني منها القضاة أثناء عملهم اليومي، تضاف إليها تراكمات سابقة وخيارات سياسية فاسدة أضرت بمكانة القاضي وبحقوق المتقاضين في نفس الوقت، فإننا نقف على حقيقة ماثلة وهو أن مرفق العدالة انتهى إلى طريق مسدود أو كما وصفه أحد القضاة «**في حالة احتضار**» ، فبات بذلك يواجه أزمة حقيقية تهدد سلامة المجتمع واستقراره.

أولا: بِئْر مُّعَطَّلَة وَقَصْر مَّشِيد

-2 يوحي هذا الجزء من الآية الكريمة عدد 45 من سورة الحج بصورة معبرة عن مشهد العدالة في ظل النظام الرأسمالي العلماني وقوانينه الوضعية.

فإطلاقة «بئر» كناية عن مصدر السقاية والارتواء، فهذه الوظيفة التي من أجلها وجد البئر تصبح معطلة عن أداء دورها الطبيعي في السقاية والإرواء .

في مقابل ذلك يشاهد «قَصْرٍ مَّشِيدٍ» بمعنى مرفوع البنيان، مهاب محصن ومزخرف.

-3 هذه المفارقة التي تصورها الآية الكريمة ربما كانت تنطبق أيما انطباق على وضعية القضاء اليوم.

فهو قضاء يتمتع بالقصور والبنايات الضخمة إلى جانب ترسانة من القوانين والإجراءات المتراكمة لكن الغاية المعلنة من كل ذلك وهو إيصال العدالة للناس وإرواؤهم من معينها لا تتحقق بل تبقى معطلة أو تكاد .

والأكيد أن هذه الوضعية قد ألحقت الضرر بدرجة أولى بالقاضي والمتقاضي طرفي المعادلة القضائية.

لكن هذه الأزمة ليست عارضة بل إنها هيكلية وناجمة عن النظام السياسي الجاري تطبيقه في المجتمع.

ثانيا: أزمة القضاء مرتبطة بأزمة النظام

-4 يندرج ذلك المشهد الذي صورته الآية والمتمثل في «بِـئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ» في سياق المنهج الظالم الذي ينتهجه المجتمع، فالظلم هو المؤدي إلى تعطيل الحياة ومصادرة الوظائف الطبيعية للمؤسسات القائمة، وأبرزها مؤسسة القضاء دون أن نغفل بقية القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة التي لا توصل خدماتها لمنظوريها بشكل عادل ونافع.

-5 وتمام نص الآية كما يلي: «**فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ**».

فمنطوق النص واضح في إقرار قاعدة عامة لكل مجتمع يعرض عن الامتثال للمنهج الشرعي الذي ارتضاه الله تعالى لعباده، «**وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا**» (الآية)، وينحاز إلى مناهج وضعية من صنع القوى النافذة فيه داخليا أو خارجيا. «**فالظلم مؤذن بخراب العمران**» **على عبارة ابن خلدون.**

-6 والظلم مطلقا يعني الاعتداء وتجاوز الحد ، فالمنهج الظالم هو الذي يتجاوز حدوده

ويستولي على صلاحيات خارجة عن نطاقه لا سيما منها صلاحية التشريع.

ومن هنا فإن الظلم يشكل انتكاسة عن المنهج التشريعي الذي ارتضاه الله تعالى لعباده ، فإذا كانت آلية التشريع بأيدي أصحاب النفوذ داخليا وخارجيا فإن أغلب النصوص القانونية سوف تكون منحازة إلى تلك المصالح ومعبرة عن توازن القوى القائمة في المجتمع ولا يمكن أن تترجم مطلقا مفهوم العدالة. وهذا الواقع التشريعي عبر عنه الفيلسوف الألماني فيورباخ (Fuerbacht) حينما كتب يقول «**القانون هو سحاب دخان يراد به تغطية مصالح خفية**».

ثالثا: ارتهان القضاء للمنظومة السياسية القائمة

-7 لقد أصبح القاضي في ظل المنظومة القضائية الحالية يواجه مشاكل جمة في أداء وظيفته أمام تضخم عدد الملفات وصعوبة ظروف العمل بالمحاكم، إلى جانب ظروفه المادية الخاصة وهو ما يثقل كاهله بعديد الضغوطات التي جعلته ينتفض ويلجأ إلى أساليب العمل النقابي بما فيها اللجوء إلى الإضرابات المتكررة دون جدوى. أما المتقاضي فأصبحت ثقته في القضاء مهتزة أمام طول نشر القضايا وكثرة الطعون إلى جانب بقاء عديد الأحكام القضائية معطلة عن التنفيذ أو يستغرق تنفيذها وقتا طويلا بشكل يبعث فيه اليأس بعدما بذل من الوقت والمصاريف الكثير دون التوصل بحقوقه بشكل فعلي.

وهكذا أصبح قطاع القضاء في ظل هذا الوضع المتردي ميدانا للاستثمار الرأسمالي أكثر منه حفاظا على حقوق المتقاضين وسمعة العدالة.

-8 رغم ما يدعيه النظام الرأسمالي من دفاع عن مبادئ استقلال القضاء وحياد السلطة القضائية، فإن هذه العبارات تعادل الوهم والاحتيال, وهو يندرج ضمن طبيعة هذا النظام القائم على الكذب والتدجيل والاستخفاف بعقول الناس. وهذا الموقف يعبر عنه المفكر علي شريعتي بمقولته الشهيرة «استحمار الشعوب».

-9 ففي المجال السياسي، يعمد النظام الرأسمالي الديمقراطي إلى استغلال آلية الانتخابات فيقتاد الناس تحت أبواق الدعاية الإعلامية ويحملهم للاصطفاف في طوابير من أجل إعادة إنتاج نفس المنظومة وذلك بانتخاب «كلاب حراسة» جدد يقع تجنيدهم في خدمة النظام، سواء حكاما أو معارضة، فيعطونه قسم الولاء لشرائعه ويؤدون يمين الطاعة لطقوسه . وبذلك تتعطل أفكار الناس عن التغيير الحقيقي بعدما علقوا آمالهم على تغيير وهمي ينتابهم بشكل دوري كلما حلت محطة انتخابية جديدة تعيد اجترار نفس النظام.

-10 وهكذا ينجح النظام الرأسمالي بخبث ومكر كبيرين في الحفاظ على نفسه حينما لا يستهدفه التغيير المنشود بعدما حيد هذه العملية وحصن نفسه منها فجعلها تتسلط على تغيير الأشخاص فحسب الذين يحلون محل من سبقهم في متابعة تنفيذ نفس النظام بأساليب جديدة ووجوه جديدة.

-11 ان نفس هذه العملية الاحتيالية تنطبق أيضا على سلك القضاء حيث يقع الترويج للوهم القائل ب «مبدأ استقلال القضاء» وأكذوبة «دولة القانون والمؤسسات» وهي مصطلحات وهمية وفارغة من كل معنى حقيقي ضرورة أنها خاضعة لنصوص قانونية من حيث التسمية والشكل لكنها تستبطن تعليمات صادرة عن مراكز النفوذ داخليا وخارجيا. فما دام القضاء المناط بعهدته تطبيق القوانين التي تصدر طبق المنهج الرأسمالي العلماني فإنه لن يكون مستقلا أبدا، بل إنه سوف يفرض على القاضي في بعض الأحيان الوقوع في ازدواجية الشخصية أثناء التعامل مع نصوص تخالف قناعته ويعتبرها ظالمة وغير عادلة لكنه يكون، في ذات الوقت، مجبرا على تطبيقها, فاصلا في ذلك بين شخصيته الوظيفية وقناعاته الخاصة. مع العلم أن هذا الموقف تفرضه قواعد القانون الوضعي بشكل صريح في مجال العمل القضائي حينما تجعل من القاضي مجرد أداة لتنفيذ النصوص القانونية مع هامش ضيق ومحدود من الاجتهاد في إطارها.

رابعا: نظام الخلافة هو المخرج الوحيد لمأزق القضاء

-12 إذا كان الإيمان عندنا أن الإنسان خليفة الله في الأرض، «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» (الآية)، فإن هذه الخلافة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التقيد بالمنهج الذي ارتضاه الخالق لعباده، «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ»، فالله سبحانه وتعالى كما له قدرة الخلق والإيجاد من عدم فإن له تمام صلاحية المراقبة والتشريع لخلقه. على نحو ما حدد معالمه خاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام.

ولا يقال في هذا الصعيد أن الإسلام يشكل مصدرا للمثل العليا والأخلاق والآداب التي يحمل على القضاء السير على هديها، لا يقال ذلك لأن في هذا القول مساواة بين الإسلام والمسيحية، فيكون مجرد مصدر للأخلاق والمثل العليا وفي ذلك تقزيم له وتضييق من مجال تدخله واستبعاد لمنهجه المفصل في هذا المجال كما في بقية المجالات الأخرى.

-13 فالإسلام منهج مؤصل ومنه تؤخذ الأحكام التفصيلية طبق منهجية خاصة بمنظومة التشريع الإسلامي والتي ترتكز أساسا على قواعد ومعايير موضوعية يتم استنباطها ثم تقنينها بطريقة خارجة عن دائرة مراكز النفوذ والمصالح كما هو الحال في النظام الرأسمالي الذي يقوم أساسا على إعلاء قيمة المنفعة في المجتمع والتنافس إلى حد التخاصم بغاية الاستئثار بالمغانم والمنافع.

-14 فالنظام الرأسمالي الذي يتحكم في العالم اليوم لا يستطيع أن يضمن للإنسانية طمأنينتها لأنه بكل بساطة يصور الحياة بأنها مبنية على المنفعة والتسابق في الاستئثار بأكبر نصيب من الغنيمة فيكون من الطبيعي أن يكون المجتمع ساحة من النزاعات والخصومات والجرائم التي لا يقوى القضاء على مجابهتها والفصل فيها مهما كانت إمكانياته المادية.

-15 فنظام الخلافة هو الإطار الوحيد الذي يحمل الإنسان واجب الشعور بالمسؤولية عن الغير ويفتح باب الصلح بين المتخاصمين بغاية الحصول على الأجر والثواب وهذا المنطق لا يعترف به النظام الرأسمالي المادي والمتوحش وريث الاستعمار البغيض.

-16 ونظرة خاطفة إلى تاريخ القضاء الإسلامي، بوصفه فريضة محكمة، تؤكد أن هذه المنظومة القضائية قد نجحت نجاحا منقطع النظير في إيصال الحقوق إلى أصحابها بآليات تعتمد سرعة الفصل وبساطة الإجراءات الأمر الذي جعله يساهم بشكل فعال في ترسيخ السلم الاجتماعي.

-17 وقد تحقق ذلك على مر تاريخ طويل مضى في تطبيق منظومة أحكام شرعية مقنعة للعقل ومنسجمة مع فطرة الإنسان، إلى جانب قضاة توافرت فيهم مواصفات النزاهة والورع والصلاح، فكان منسجما في قضائه موقرا في مجتمعه، كما كان المتقاضي مطمئنا إلى أحكام القضاء مساهما في نفاذها برضا وقناعة، كل ذلك في ظل دولة ذات سيادة على جميع صلاحياتها التشريعية والقضائية وجميع شؤونها داخليا وخارجيا.

بيان صحفي

الأزمة هي من صنع النظام القائم... فكيف ننتظر أن يكون الحل من عنده؟!

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

تشهد العديد من المناطق في كل ولايات الجنوب الشرقي والجنوب الغربي في تونس وصولا إلى ولاية صفاقس، تشهد نقصا في قوارير الغاز المنزلي، ما يعود بالضرر الفادح على الناس، لا سيما في هذه الأجواء الباردة، حتى صرنا نسمع في 2020 عن العودة لطبخ الأكل باستعمال الحطب..

في كل أزمة يشهدها النظام في تونس يُرجع أسبابها إلى اعتصام الشباب المطالبين بأبسط حقوقهم في الحياة والمحتجّين على سياسات التهميش الممنهج والتفقير وسوء الرعاية. حيث إن التحرك الذي انطلق على مستوى المنطقة الصناعية بقابس - المنطقة المسؤولة عن إنتاج نحو 40 بالمائة من حاجات البلد من الغاز المنزلي - انطلق مباشرة بعد الكلمة التي أعلن فيها رئيس الحكومة هشام المشيشي عن مخرجات حل اعتصام الكامور، مع أن هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها هم من يوقّعون تلك الاتفاقات مع شباب الكامور وقابس والرديف والسبيخة وغيرها من المناطق ويطلقون الوعود الزائفة ويعدّون ذلك إنجازا!!

والحكومة نفسها هي أوّل من يدوس على القرارات وعلى الوعود السابقة، وهي من يتسبب في حالة الاحتقان والغضب العارم في طول البلاد وعرضها.

إذاً والحال كذلك، ماذا بقي من النظام غير شقه الأمني الذي يتكفل بحماية الشركات الناهبة للثروات دون سواها؟ وكيف يمكن أن تبرر الحكومة وجودها لأهل تونس أصلا؟!

وإذا كانت الحكومة لا توفر للناس الغاز والبنزين وتقتطع من رواتب الفقراء لتدعم ميزانيتها، وتبرر ذلك بتحركات الشباب دون أن تخطط لتوفير أبسط متطلبات العيش الكريم، فبأي وجه يتحدث رئيس الحكومة ومن أوصله للقصبة عن «برنامج حكم» وعن «مشروع الحكم المحلي» وهلم جرّاً من العبارات الفارغة؟! بل والأنكى من ذلك كيف يستخف هؤلاء بعقول الناس فيتحدثون عن استكمال المسار الديمقراطي المفلس، وعن شهادات البنك الدولي والدوائر الأجنبيّة لهم بذلك؟!

فإذا كان الفقر والبطالة وشح الموارد وتضييق الخناق على التجار والضرائب الثقيلة هي النمو الاقتصادي الذي تتطلع إليه الحكومة والطبقة السياسية البائسة التي تسندها والمشاريع التي وعدت البسطاء بها، فتباً لها ولمشاريعها الوهميّة ولنموها الاقتصادي الكاذب.

إنّ الواقع واضح لا غبار عليه، ولقد ظهر لأهل تونس أنّ زمرة الحكّام هم مجرد منتفعين، تجار، مستثمرين، لا تهمهم سوى مصالحهم، ولا يكترثون لشؤون الناس ولا لبلدهم المختطف ولا لثرواتهم المنهوبة ولا لمعاناتهم اليوميّة، فلقد أصبح هذا النظام عبئاً يثقل كاهل أهل تونس ويحمي عدوهم ويسلب خيراتهم ولا يجلب لهم سوى المصائب والكوارث والنكبات.

فيا أهل تونس الثائرين:

إنّ الأزمة هي من صنع النظام القائم، فكيف ننتظر أن يكون الحل من عنده؟!

إنّ الثروات في الإسلام ملكيّة عامة، وهذا هو الأصل، فهل سيقرّ النظام الرأسمالي القائم بذلك؟ قطعا لا.

إنّ أفعال الحكّام في تونس تؤكد حقيقة السير في ركاب المستعمر ومعصية الله والإعراض عن حكمه الشرعي، وإنّ ذلك لا يورث أهلها سوى المعيشة الضنكى والخسران في الدنيا قبل الآخرة.

إن واجب الدولة أن ترعى الناس رعاية حقيقية بما تحت يدها من موارد وثروات هي حق أصيل لهم، كما يجب عليها أن تعطيهم من هذه الثروات بشكل عيني، لا أن تفرط في الثروات ومنابعها وتهبها للغرب، ثم تحصّل من الناس نفقاتها وأعباء ديونها، ثم تمن عليهم بما تلقي لهم من فتات المائدة وبما تصنع من إنجازات وهمية لا يشعرون بها، حتى صار من أهل تونس مَن يأكلون النفايات! يقول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ».

عطالة الديمقراطية ونذير الكوارث

علي السعيدي

الخبر: تقرير مركز التحول الديمقراطي: تونس

تعيش ''عُطلا انتقاليا''

استعرض صباح يوم الجمعة 27 نوفمبر 2020 مركز دعم التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان تقريره نصف السنوي للفترة الممتدة من 01 أفريل إلى 30 سبتمبر 2020 بخصوص مسارات الإنتقال الديمقراطي وحقوق الإنسان في كل من تونس وليبيا ومصر.

واعتبر التقرير الذي عرض خلال مؤتمر افتراضي، أن وجود الأطر المؤسسية والتشريعية للإنتقال الديمقراطي في تونس ومصر لم يمنع وجود نتائج سلبية بالنسبة لمصر ونسبية في تونس.

اذ تواجه تونس حسب التقرير عُطلا انتقاليا كما تعرف المؤسسات جمودا بسبب اختراق الصراع السياسي لعملها وانحصاره في المصالح الضيقة، كما مثلت أزمة الأحزاب بين الخطاب والممارسة أحد عوامل هذا الجمود، وهو ما أتاح صعود تيارات لا تتوافق مع رهانات تكريس الديمقراطية.

إضافة إلى توقف عملية الإصلاح العميقة لسياسات الدولة وهياكلها وهو ما ساهمت فيه من جهة أخرى الأزمة الصحية في البلاد. كما اعتبر التقرير أن السياسات الاجتماعية التقليدية وغياب تصور شامل للأمن الصحي وضع المؤسسات العمومية المتردية في مأزق إدارة الأزمة.

التعليق:

بمزيد من اللطم والبكاء والعويل ستكتبون تقاريركم عن التحولات الديمقراطية في البلاد الإسلامية، وبعبارات رنانة ولافتة لكن خاوية من كل معنى، ستلبسون على الناس واقعهم وأمرهم لكن ستخيب آمالكم وتضيع أحلامكم وأنتم تنشدون العزة وصلاح الأحوال من وراء وهم الديمقراطية ولن تفلحوا في تزييف وعي الناس الذي بدأ يشق طريقه نحو الفهم والإدراك ثم التغيير والبناء.

ألم تكفكم عشرٌ عجاف منذ الثورة إلى الآن وعشرات السنين من قبلها منذ الإستقلال المزعوم لتقفوا على حقيقة هذه الفرية وتزيلوا عنها هذا البريق الخادع وهذه الأوصاف الزائفة التي ألبستموها لها في انتحال صفة ليست أهلا لها ولا جديرة بها، ألم تعوا بعد على الحل والخلاص ؟ ألم يظهر لكم بعد تواتر البينات أن الديمقراطية سبب كل معاناة ؟؟

اعلموا يا سادة أن كل ما ذُكر في التقرير من أزمات وفساد وتعطل للمسار، ما هو إلاّ نتاج طبيعي لتطبيق الديمقراطية وستظل تقاريركم سنة بعد أخرى بنفس الشاكلة وبنفس الثمار النكدة، والذي يؤكده أنه في تونس من قبل الثورة وبعدها، النظام المطبق هو النظام الديمقراطي والإفرازات المعاشة هي إفرازاته فهل يصح فك ارتباط المسبب بالنتائج ونحن لم نعش غيرها ولم نجن غير ثمارها؟

إن مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان هو لقيط علاقة مشبوهة بين الغرب الكافر وعقيدته الفاسدة من جهة وبين من باعوا أنفسهم من أهل البلد ورضوا أن يكونوا حملة مشعل الفساد لينوبوا عن أسيادهم في تضليل هذه الأمة وسلخها عن دينها وعقيدتها، لذلك لن يدخر جهدا في قول الباطل وإظهاره على أساس أنه حق وسيظل يصرخ مردّدا كذبته بأن الحل هو دائما الديمقراطية ولا حل غيرها وأن هذا الفساد الذي نعيش ما هو إلا نتيجة سوء التطبيق وعدم الإلتزام بتعاليمها. (ماعز ولو طاروا).

هذا المركز وغيره كثير من الجمعيات والأحزاب، ما هم إلا طابور خامس يعرض خدماته الدنيئة على صنم اتخذوه ربا فخنعوا وذلوا لقاء منصب أو مال، انحازوا لملة الكفر ليعادوا ملة الإسلام وهم يرون أنهم يحسنون صنعا ولكن خاب ظنهم (الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا).

وكما يقول المثل الشعبي: «اللي يجرّب المُجرّب عقله مُخرّب» فهل من خراب أكبر من هذه الديمقراطية وهل من عطالة أكثر منها كما وصفها التقرير؟ فما بالنا لازلنا ننتظر رحيقا وعسلا منها وهي العفنة المسمومة؟؟

ما بالنا لا نرمي بها ونقبرها دون رجعة ونبحث عن خلاصنا الحقيقي في عقيدة هي بين أيدينا ندين بها (عقيدة لا إله إلا الله محمد رسول الله) وفي نظام منبثق من تلك العقيدة ومن جنسها لا يخالفها ولا يضاددها (نظام الإسلام العظيم) وفي دولة تحمل نفس العقيدة وتنفذ نظامه في الحياة، هي دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، بهذا التجانس فقط بين العقيدة والنظام والدولة يمكن أن نتحدث عن خلاص، خلاص تزول معه كوارث الديمقراطية وكذبة حقوق الإنسان لتحل محلها سعادة البشرية وطمأنينتها.

قال تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ – الأنفال 24

لمواجهة الاحتجاجات الشعبيّة

بريطانيا تتدخّل لتفرض وصاية مباشرة على القرار في تونس

محمد الناصر شويخة

الخبر:

تناقلت وسائل الإعلام خبر إشراف سفارة بريطانيا على تدريب كوادر الحكومة التونسيّة في مجال إدارة الأزمات وتكرّر العنوان

«بتمويل بريطاني: أساسيات المرونة وإدارة الأزمات محور ملتقى تدريبي موجه لإطارات الحكومة والبلديات والمجتمع المدني»

أمّا عن محتوى الخبر فكان ممّا جاء في وسائل الأعلام ما يلي:

• «اختتمت يوم الجمعة 27 نوفمبر 2020، أشغال الملتقى التدريبي حول التخطيط الاستراتيجي المدمج عبر القطاع الأمني وإدارة الأزمات، وهو مشروع أمني تموّله سفارة بريطانيا، بالتعاون مع مؤسسة "أكسيوم أنترناشيونال" ويستهدف هذا المشروع بدرجة أولى وزارة الداخلية و وزارة الدفاع.

انعقد الملتقى على امتداد 4 أيام وتناول «أساسيات المرونة وادارة الأزمات»، من خلال 11 ورشة، شارك فيها إطارات رئاسة الحكومة ووزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية وبلديات تونس الكبرى، تناولت الورشات تطوير المهارات خلال إدارة الأزمات، وأهمية تقييم المخاطر، ودور الجانب الاتصالي وأهمية التعاون بين الهياكل الحكومية خلال الأزمات، على غرار أزمة جائحة كورونا.

وفي تصريح إعلامي، أفادت سعاد عبد الرحيم رئيسة بلدية تونس، أنّ الملتقى التدريبي جاء في اطار التعاون الدولي وتجسيد للعلاقات التونسية البريطانية، معتبرة أنّ لبّ الملتقى هو كيفية تكوين الإطارات التونسية وتشخيص الأزمات وتقديم الحلول.

وقالت عبد الرحيم أن مثل هذه الملتقيات والدورات التدريبية ستتواصل سواء مع البلديات او مؤسسات أخرى، **كما سيتمّ الأخذ بالتوصيات المقدمة من قبل الخبراء، في عدّة قضايا، مثل أزمة كوفيد وأزمة المناخ.**

• وقد عقدت شركة أكسيوم أنترناشيونال وسفارة بريطانيا بتونس، باعتبارها الجهة المنظمة للدورة التدريبية، يوم الجمعة 27 نوفمبر 2020 ندوة صحفية بمناسبة إختتام أشغال الدورة التدريبية بأحد نزل بالعاصمة.

وتحدّث سفير بريطانيا بتونس عن أهداف هذه الدورة زاعما أنّها لتعزيز قدرات المؤسسات على إدارة الأزمات وبناء المرونة، وأنّ مؤسسة «أكسيوم أنترناشيونال» أشرفت بالنيابة عن السفارة البريطانية في تونس على الورشات لدعم قدرات الإطارات المعنية بمجال إدارة الطوارئ بكل المؤسسات المستفيدة من الدورة.

وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج تدريبي شامل مخصص للتدريب على أساسيات إدارة الأزمات وقد تم إنشاء وحدات البرنامج بناء على تقييم أولي لإحتياجات التدريب تم إجراؤه من خلال التفاعل مع الوزارات والبلديات والبحث عن سبل الإستجابة للفيروس بتونس.

يضم البرنامج ثلاث عناصر، يتمثل الأول في التقييم الكامل والمفصل لاستجابة الوزراء للجائحة من شهر مارس إلى شهر أوت على المستوى المحلي. العنصر الثاني يتمثل في الدعم العاجل والوثيق لوزارة الشؤون المحلية في بناء غرفة عمليات مركزية لإدارة 350 بلدية وضمان مرونة لخدمات الأساسية وتقديمها أما العنصر الثالث فهو تقديم الدعم للوزارات والبلديات من خلال تقديم التدريب على إدارة الأزمات وضرورة استمرارية العمل.

التعليق:

• بريطانيا دولة تاريخها عريق في الاستعمار وامتصاص دماء الشّعوب

• بريطانيا تاريخها العدائي للأمّة الإسلاميّة مشهور معروف: هي من أسقطت دولة الخلافة، ومزّقت الأمّة الإسلاميّة وهيمنت على شعوبها عقودا طويلة.

• بريطانيا هيمنت على تونس منذ أن ضعفت فرنسا أيّام الحرب العالميّة الثانية إلى اليوم عن طريق عملائها الذين شكّلوا الوسط السياسيّ في تونس.

• هذا الملتقى يؤكّد الوصاية التي تمارسها بريطانيا على تونس فانظروا إلى كلام سعاد عبد الرحيم رئيسة بلديّة تونس وهي تقول: « هذه الملتقيات والدورات التدريبية ستتواصل سواء مع البلديات او مؤسسات أخرى، كما سيتمّ الأخذ بالتوصيات المقدمة من قبل الخبراء، في عدّة قضايا» نعم كلام رئيسة البلديّة يؤكّد خضوع المسؤولين في تونس وتسليمهم البلاد، بل يؤكّد أنّهم لا يقرّرون ولا يحكمون بل الذي يقرّر ويصنع القرار السياسي في تونس هي بريطانيا عبر سفيرها هنا وبشكل مباشر وقح.

تقول سعاد عبد الرحيم في نفس السياق: «لبّ الملتقى هو كيفية تكوين الإطارات التونسية وتشخيص الأزمات وتقديم الحلول.» بما يعني أنّ بريطانيا هي التي تكوّن إطارات الدّولة في تونس.

• وإذا ألقينا نظرة على الوزارات المشاركة وجدنا رئاسة الحكومة، وزارة الدّفاع، وزارة الدّاخليّة، وزارة العلاقات مع الهيئات الدّستوريّة والمجتمع المدني، وزارة الشؤون الاجتماعيّة... **ماذا بقي؟؟**

كلّ إطارات الحكومة التونسيّة يتتلمذون على أيدي بريطانيا عدوّ البلاد الأولى أليست هذه هي الوصاية بعينها؟

ثمّ انظروا إلى من تدرّبهم بريطانيا هي تدرّب الكوادر الدّائمة في الوزارات، فمهما تغيّرت الحكومات ستبقى هاته الكوادر وهم المسيّر الفعلي لدواليب الدّولة التي ينادي السياسيّون اليوم باستمرارها لينكشف أنّ استمرار هاته الدّولة لا معنى له عندهم إلا استمرار الوصاية الأجنبيّة المباشرة على تونس وأهل تونس.

• يأتي هذا الملتقى في سياق الاحتجاجات التي عمّت البلاد، وبعد أن فشل العملاء والأتباع في احتواء الشعب التونسيّ، خرجت بريطانيا علنا لتدير الأمور بشكل مباشر لتحتوي الأزمة والأزمة عندها هي ثورة أهل تونس وسعيهم لاسترداد بلدهم وثرواتهم. فهل ستنجح بريطانيا؟

• لم تكن هذه المرّة الأولى التي تشرف فيها سفارة بريطانيا على تأطير كوادر الحكومة، فقد كان الأمر منذ زمن بورقيبة وبن علي ولكنّه كان في الخفاء، بما يعني أنّ بريطانيا بعد أن كانت تدير البلاد زمن بورقيبة وبن علي من وراء حجاب اضطرّت للخروج العلني بسبب ضعف الوسط السياسيّ واحترائه وبسبب وعي التونسيّين الذين انكشف لهم الاستعمار وانكشف لهم أنّ الحكومات منذ زمن بورقيبة إن هي إلا حكومات بالوكالة تابعة تّدار من وراء البحار.

وفي الختام نقول:

المواجهة اليوم بيننا وبين الاستعمار مباشرة فبريطانيا نزلت بثقلها، وهذا ما يؤكّد عجزها وعدم قدرتها على السيطرة، لأنّ الشعب استفاق وعلم حقيقة العملاء والأتباع، ولن يسلّمهم ثقته بعد اليوم، ورغم محاولات احتواء الاحتجاجات (السياسة الوحيدة التي تمارسها بريطانيا) المستمرّة منذ هرب بن علي، فإنّنا ماضون في استرداد بلادنا كلّ بلادنا وسنقلع العملاء ونطرد المستعمر ونقيم الدّولة التي أمرنا الله بإقامتها حيث العزّ والكرامة والسيادة الحقيقيّة. وإنّ ذلك لكائن قريبا قريبا بإذن الله.

لأنّنا نؤمن بأنّ الله ناصر عباده المؤمنين ولو بعد حين.

على ضوء الإحتجاجات الأجتماعية الأخيرة
دعوهم...، فإنّ لأصحاب الحق مقالاً

محمد زروق

ما أظلت الخضراء وما أقلت الغبراء أحسن خُلُقاً مِنْ نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.. ومن عظيم أخلاقه وجميل صفاته المعروف والمشهور بها: حلمه مع من جهل عليه، وعفوه عمن ظلمه، وإحسانه لمن أساء إليه، والسيرة النبوية فيها الكثير من الأمثلة والمواقف الدالة على حلمه وعفوه صلى الله عليه وسلم الذي شمل المسلم والكافر، والصديق والعدو، ومن هذه الأمثلة حلمه على ذلك الرجل الذي أساء إليه وأغلظ له حين جاء يريد دَيْنَه الذي كان له عنده صلى الله عليه وسلم .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حق فأغلظ له، فهَمَّ به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن لصاحب الحق مقالاً، فقال لهم: اشتروا له سِنّاً (جملاً) فأعطوه إياه، فقالوا: إنا لا نجد إلا سِنّاً هو خير من سِنّه، قال: فاشتروه فأعطوه إياه فإن من خيركم - أو خيركم - أحسنكم قضاء) رواه مسلم. ولفظ البخاري: (دعوه، فإن لصاحب الحقّ مقالاً)

قال المباركفوري: (فهمَّ به أصحابه) أي: أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوه بالقول أو الفعل، لكن لم يفعلوا أدبا مع النبي صلى الله عليه وسلم، (دعوه) أي: اتركوه ولا تزجروه .

وقال المناوي: (إن لصاحب الحق) أي الدَيْن (مقالا) أي صولة الطلب وقوة الحجة . قال الشرّاح هذا على من يُماطل، أو يسيء المعاملة .

إنّ دولة الحداثة في تونس منذ نشأتها تماطل وتسيئ المعاملة، ولذلك من الطبيعي أن تشهد اليوم عدد من الولايات والمناطق والقطاعات هذا الكمّ الهائل من التوتّرات الاجتماعيّة والتي تتعلق بمطالب التنمية والتشغيل والرفع من المقدرة الشرائية بالتزامن مع ازمة اقتصادية ومالية زادتها جائحة الكورونا حدّة وعمقا، ومن الطبيعي بعد التسويف والمماطلة في تحسين الأوضاع والإساءة في المعاملة أن يرفع النّاس أصواتهم شجبا وغضبا وحنقا طلبا لحقّهم في الرعاية الكريمة بعد كلّ هذا الإهمال المتواصل من نظام الحكم في تونس لرعاية شؤونهم واعتماده بشكل متواصل على الوعود الكاذبة والتهميش و سوء الرعاية. فهم أصحاب حقّ خرجوا يطالبون به، وإنّ لصاحب الحق مقالاً كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم وجب على الحاكم سماعه والاستجابة له والنبي عليه الصلاة والسلام سمع الشكوى من فرد من أفراد الرعية وهو غير مسلم وقد أقرّه عليه السلام في طلب حقّه وإن أغلظ في القول ومنع صحابته أن يؤذوه بقول أو فعل ولا يزجروه، أمّا اليوم ومع حالة الاحتقان والغضب الشديد التي تشهده عدد من المناطق، فالإنكار على الحكّام في تقصيرهم وسوء رعايتهم ومطالبة النّاس

بحقوقهم واجب ومطلوب شرعا على أن تحافظ تلك التحرّكات على طابعها السياسي ولا تتحوّل إلى أعمال عنف وشغب.

"باجة تنتفض"

في أول اضراب عام **جهوي** تجمع يوم الأربعاء 25 نوفمبر عدد كبير من أهل مدينة باجة أمام مقر الولاية في إطار أول إضراب عام **جهوي** تحت شعار "باجة تنتفض" حيث تمّ إغلاق شارع بورقيبة بالجرارات الفلاحية تعبيرا عن "تهميش خزان الإنتاج الفلاحي التونسي ومياهها".

وفي قفصة: اقتحم عدد من المعطّلين عن العمل مقر الولاية رافضين قرارات المجلس الوزاري الخاص بالجهة.

هذا التحرك الاحتجاجي جاء على خلفيّة القرارات المعلن عنها اثر المجلس الوزاري يوم الثلاثاء 24 نوفمبر والتي لا ترتقي حسب المحتجّين إلى انتظارات أهل قفصة، خاصة وأنها لم تتطرق إلى موضوع أصحاب الشائد العليا ولم تقترح حلولا لمشكلة بطالتهم، كما تم إلغاء عدد من المناظرات بشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة البيئة والغراسات والبستنة، والتي تم الاتفاق على فتحها في محاضر جلسات سابقة مع الحكومة، ولم تدرج ضمن القرارات المعلن عنها من قبل الحكومة، وهو ما يعدّ مماطلة وتسويفا وانتهاجا لسياسة اللامبالاة تجاه المعطلين عن العمل.

الاحتجاجات عنوان لإستعادة الإرادة المسلوبة..

هذان نموذجان إثنان فقط من التوتّرات بعدد من الجهات والتي تتعلق بمطالب اجتماعيّة تتعلق بالتشغيل والمطالبة بالحياة الكريمة، عدا ما هو جار في القيروان والقصرين وقبلي وتطاوين وغيرها من المناطق التي طالت بها البطالة وضيق العيش وسوء الرعاية وفساد القائمين على النظام والرشوة والمحسوبية والإنتهازية وغيرها، ولم تجن من الدولة إلاّ التضييق في الرزق والحرمان والإقصاء والتهميش و"الحقرة".

إنّ كلّ مظاهر سوء الرعاية هذه إنّما هو نتيجة لتطبيق المبدأ الرأسمالي المفروض على البلاد بالخديعة والإكراه، وهو النظام الفاسد المناقض لعقيدة الإسلام في الكليات والجزئيات. وصدق الله العظيم حيث يقول "وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا"... إنّ هذا النظام قد وضع الإسلام وراء ظهره وارتمى في أحضان الغرب ورضي بحلوله وإملاءاته كي يستغلّ ثرواتنا ويستنزف طاقات أبنائنا.

الدعوة لحوار وطني

إثر تنامي حركات الإحتجاج والإعتصامات، دعت أطراف سياسية في البلاد إلى عقد حوار وطني شامل للتوافق على جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأولويات الوطنية وطالبت المحتجين بالنأي عن تعطيل المؤسسات الحيويّة للدولة .

إنّ الدعوة لحوار وطني هي دعوة مشبوهة وما هي إلاّ ألهيات ومسكّنات، فكم هي عدد اللّقاءات مع الحكومة...؟ تعدّ فلا تحصى... وكم هي محاضر جلسات سابقة مع الحكومة وكم هي عدد التفاهمات والقرارات المعلن عنها من قبل الحكومة مع المحتجين والمطالبين بحقوقهم، هي كذلك لا تعدّ ولا تحصى... ثمّ تعود الحكومة بعد ذلك لسياسة المماطلة والتسويف واللامبالاة...

إنّ الغاية من الدعوة لحوار وطني هو محاولة من موظفي المسؤول الأوروبي -الموكلين بشأن البلاد- للملمة ما فاض من فضائح فشلهم وإعادة تدوير للفشل بإعادة تقسيم الأدوار فيما بينهم علّهم يلتقطون بعض الأنفاس ولربح بعض الوقت ثمّ لا تلبث أن تعود الأزمات إلى سيرتها الأولى من الفقر والتهميش والخصاصة وانسداد الآفاق والتفاوت الجهوي.

الطبقة السياسية خانت الأمانة ولا خلاص إلاّ بالإسلام

وعليه فإنّ على المحتجّين المطالبين بحقوقهم ألاّ يغترّوا بمثل هذه الدعوات المشبوهة، فقد جرّبوها كثيرا ولم ينالوا منها خيرا، بل الواجب أن يقولوا لحكّامهم: أنتم خنتم الأمانة فـ "لا " لدولة الجباية والبطالة والفقر والتهميش، بل إنّ ما يمكنهم فعله أمام هذا الظلم والفساد والأوضاع المزرية هو ألاّ يركنوا إلى الظالمين. قال تعالى: (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون)...

نعم الله تبارك وتعالى يأمرهم ألاّ يركنوا ولا يخضعوا ولا يستكينوا لهذا النظام الظّالم، لهذه الطبقة السياسية الخائنة لأمانة الحكم، فليرفضوا ويلفظوا هذا النظام العلماني الظالم وليطلبوا الإسلام، لا غير الإسلام، وليطلبوا وليطالبوا بدولة الخلافة, دولة رسول الله, دولة العدل والعزّة, دولة القضاء على الفقر, دولة التوزيع العادل للثروة, دولة رعاية شؤون النّاس رعاية ترضي الله ورسوله، ولا يكون ذلك إلاّ بتطبيق شرع الله تطبيقا كاملا عن طريق دولة الخلافة.

تونس الثائرة.. واشتعل فتيل الاحتجاجات من جديد

اشتعل فتيل الاحتجاجات الشبابية في كل مكان من تونس تقريبا.

فهذه تنسيقية اعتصام الكامور تهدد بالعودة إلى إغلاق «الفانة» وهذا اعتصام الصمود في قابس أغلق

المنطقة الصناعية مما يعني إغلاق «فانة» قوارير الغاز المنزلي ونحن في أمس الحاجة إليها مع قدوم موجة البرد والأمطار والكارثة هو توقف بعض المطاعم المدرسية بصفاقس عن تقديم وجبات الأكل بصفة منتظمة بسبب فقدان قوارير الغاز. وكذا الشأن في بعض المستشفيات وأولها مستشفى قابس.

وهذا اعتصام الصخيرة يغلق «فانة» المحروقات الشيء الذي أصاب عديد العربات والشاحنات بالشلل والمواطنين بالتوتر والاحتجاج.

وهذا اعتصام آخر في القصرين أمام حقل الدولاب بالإضافة إلى غيرها من الاعتصامات والتهديد بالإضرابات العامة منها الاضراب الذي تعتزم تنفيذه نقابة الصحفيين يوم 10 ديسمبر المقبل في صورة لم تستجب الحكومة لمطالبهم.

إنها أزمة حادة وشاملة تقريبا اندلعت في وجه حكومة المشيشي بعد استمرارها كسابقاتها في نهج التسويف وإعطاء الوعود الزائفة الرامية الى ربح الوقت وامتصاص غضب الشباب بالخصوص, الأسلوب ذاته في التعامل مع كل هذه الاعتصامات والاحتجاجات المنفجرة من خلال الإمضاء على اتفاقات جديدة لن تلتزم بها، فماهي إلا إجراء وقتي لحفظ مصالح الشركات الناهبة للثروة في البلاد، وأملا في ربح الوقت وتصدير الأزمة للحكومات اللاحقة.

فإلى متى المكابرة والاستماتة في الإعراض عن الحل الجذري الذي يضع حدا لحالة اللا دولة وحالة الاستلاب التي تعيشها تونس بلدا وشعبا؟؟

محمد الجبالي

جائحة كورونا مصائب قوم عند قوم فوائد

المصائب تتوالى على الامة الإسلامية, كلما حلت بها مصيبة تتلوها مصائب وأكبر مصيبة حلت بشعوب العالم هذا النظام الرأسمالي المقيت الذي اهلك الحرث والنسل وهو راس الداء واس البلاء.

ماذا خلف النظام الرأسمالي مع حادثة كورونا؟

حسب الاحصائيات الرسمية الأخيرة فان مليون عائلة في تونس تعيش على الاعانة والصدقة في المقابل عشرات العائلات الاقتصادية الكبرى تستحوذ على عالم المال والاعمال مع صاعدين جدد او لنقول اثرياء جدد صعدوا في غضون عشر سنوات فقط الى قائمة الأثرياء وحققوا قفزة نوعية من حال الى ما هو أفضل منه.

طبعا الحديث عن العائلات المتحكمة في مفاصل الاقتصاد التونسي ليست اكتشافا جديدا ولا مفاجئا وقد أكد بعض الخبراء في الاقتصاد سبب هذا الغنى الفاحش لبعض العائلات هو التوزيع الغير العادل للثروة ولكنهم لم يذهبوا الى الحل الجذري في النظام الاقتصادي في الإسلام الذي يمنع تداول المال بين هذه الفئات ويوزع الثروة على الافراد لا في الأسواق وفي النظام الاقتصادي الإسلامي يتمتع الناس بحقهم في الملكية العامة.

في النظام الرأسمالي تزداد الثروة تركزا في ايادي عائلات دون غيرها وهؤلاء يسيطرون على اقتصاد البلاد ويحتكرون السوق بلا

منافسة عادلة وتم تحويل الاقتصاد الى كعكة مقسمة بين هاته العائلات في مجالات وقطاعات كثيرة كالصناعات الغذائية، الاتصالات، تجارة السيارات والشاحنات والمعدات الصناعية مجامع اقتصادية وفضاءات تجارية كمنسوجات وانشطة بترولية القطاع المصرفي والمالي صناعة الكابلات الكهربائية السياحة الصناعات البلاستيكية والالكترونية صناعة الجلد تجارة المواد الإعلامية والعقارات والدواء وغيرها.

فكل عائلة من هاته العائلات الاقتصادية الكبرى تتحرك في مجال تخصصها الذي لا يمكن لعائلة أخرى ان تشاركها فيه السوق وقد امنت نفوذها من السيطرة المالية الى الانخراط في السياسة والأحزاب والحصول على مناصب في مجلس نواب الشعب وفي الحكومة ومنضمات الدولة الكبرى ولئن اشتغلت هاته العائلات منذ الستينات على هذا النفوذ المالي والاقتصادي واكتسبت خبرة في مجال تخصصها ونوعت من استثمارها الا ان ما يثير الحيرة والتساؤل هم الأثرياء الجدد ممن قفزوا الى دنيا المال والاعمال في ظرف عشر سنوات وهؤلاء هم اثرياء الثورة فمن اين لهم ذلك؟ خاصة ونحن نعلم ان الظروف الاقتصادي العام المتأزم والمنهار لا يسمح بمثل هذا الصعود الصاروخي لبعض الرؤوس الاقتصادية الجديدة اذ يبدوا من المستحيل حسب الخبراء العارفين بوضع البلاد تكوين ثروات مع تعطل الإنتاج وغلق المصانع والمؤسسات وانسداد الافاق بجكم الاضطرابات والهزات الكبيرة التي عاشتها البلاد.

في حين يرى البعض ان ذلك ممكن عندما نتحدث على اثرياء الازمات الذين يقتاتون من الثروات والحروب ويستثمرون في هشاشة الدولة وضعفها بالكسب غير المشروع. وفي الوقت الذي تحتضن فيه بلادنا حسب التقارير الرسمية مليون معوز يعيشون على الإعانات المادية والغذائية خاصة بعد استفحال الجائحة الصحية تجد10 عائلات مالية او اقتصادية تملك45 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وتقاس ثروتها تقريبا ب43 الف مليار طبعا هذه الأرقام تكشفها ارقام معاملاتها المعلنة وغير المعلنة ثم ان اغلب هذه العائلات تتحكم في اغلب دواليب الاقتصاد وكذلك في عالم السياسة والاعلام بكافة تشعبه وقد استفادت من امتيازات ضارية في عمق التاريخ خاصة بعد الاستقلال المزعوم وذلك حسب تعليمات من الرئيس الحبيب بورقيبة في بداية السبعينات اذ طلب من العائلات المالية والفاعلة اقتصاديا ببعض الولايات دون غيرها التصاهر والتزاوج والتقارب لتكوين حزام وقاعدة كاملة فيها الجاه والمال والسياسة.

وتواصلت العملية في الثمانينيات مع منح قروض لهذه العائلات والاستحواذ عليها للحفاظ على مصالحها حتى أصبحت تقرر مصير البلاد والعباد وهو ما افرز اليوم هذه النخبة المالية في تونس والتي نجدها ممثلة في100 مجلس إدارة في المؤسسات المالية والمكاتب الحكومية واتحاد الصناعة والتجارة وفي مراكز تسيير البلاد. الى جانبها الحزام الذي خطط له نظام ما بعد الاستقلال المزعوم في إطار بناء تونس الجديدة نجد رؤوس التهريب وهي أيضا متحكمة في مفاصل الاقتصاد وهؤلاء يتداولون حوالي 5 مليارات دينار لكن لا أحد له الأرقام الصحيحة حول المال الذي يديرونه ويتحكمون فيه خاصة في اختلاط الاقتصاد المنظم والمهيكل بالاقتصاد غير المهيكل مما جعل تونس اليوم الاولى في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط قي تحويل الأموال غير المشروعة وتهريبها للخارج مثلها مثل المغرب وذلك حسب تقارير الأمم المتحدة.

وما يثير الاستغراب ان اغلب النافذين اقتصاديا لا يدفعون الجباية ومساهمتهم في دفع الضرائب لا يتجاوز 24بالمائة حسب تقرير مكتب المنظمة الدولية غير الحكومية بتونس بعنوان العدالة الجبائية لقاح ضد التقشف وبين أيضا ان النظام الجبائي التونسي يعاقب الفئات الفقيرة والمتوسطة من خلال فرضه لأشكال جبائية مجحفة وامام استحواذ هذه العائلات الثرية على اكثر من40 بالمائة من الثروة بالبلاد لا يملك نصف التونسيين الا18 بالمائة من هذا الناتج المحلي الإجمالي وتؤكد البيانات ان خارطة اكبر العائلات الاقتصادية في تونس توزع جغرافيا على أربعة أقاليم كبرى وتؤثر بشكل كبير على دواليب الحكم ان لم تكن هي المتحكمة فيها ولها دور كبير في التعيينات في المحصصات في التعيينات والمناصب الكبرى ومنها قسط كبير من العائلات التي تسمى البلدية ونجدها بالساحل وهي أساسا ولايتي المنستير وسوسة ثم صفاقس وولايتي مدنين وقابس والقيروان اخيرا

وبالاعتماد على رصد بيانات الشركات والبورصة وتصنيفات مواقع متخصصة فان تونس هي بلد على فقر وجوع حوالي مليون مواطن فيه. هو بلد 6500 مليونير و70 مليادار بما يجعلها الأولى مغاربيا والسابعة افريقيا ولا ننسى في هذا المجال الحديث عن الأثرياء الجدد اذ بعد الثورة برز تقريبا 28 ثريا جدد في اقصى درجات الثراء وهم أساسا من تجار المواد المهربة كالممنوعات وغير الممنوعات ومنهم15 مهربا يسمون بالمهربين الطيبين اذ تشغل هذه البارونات الأشخاص وتوفر موارد الرزق ولا تتاجر في الممنوعات في حين تجد 13 مهربا يتاجرون في المخدرات بأنواعها والبنزين المهرب والخمور الفاخرة واستيراد المواد الغذائية والسلع التي تمنعها الديوانة وهؤلاء يتحكمون في أموال خارج المسالك المنظمة أي خارج البنوك والمؤسسات المصرفية قدرت ب 15,548الف مليار وفي الوقت الذي صعدت فيه هذه البارونات والرؤوس الجديدة الى عالم المال والاعمال كشفت جائحة كورونا التي ضربت البلاد عن هذا التوزيع غير العادل بالبلاد وعمقت الفجوة بين هؤلاء وبين 3 ملايين و 220الف شخص ينتمون الى العائلات المعوزة وعائلات تستفيد من العلاج بالتعريفة المنخفضة ذلك ان27,5 بالمائة من التونسيين يعيشون في هشاشة او هشاشة شديدة ان نجد140 الف اسرة لها ضمان اجتماعي أي تقريبا536 الف شخص وهو ما يمثل4,8 بالمائة فقط من التونسيين مضمونين اجتماعيين ثم انه حسب وزارة الشؤون الاجتماعية في ماي2020 فان العائلات المعوزة والمتقاعدين الذين مرتبهم اقل من المساعدة المخصصة للأسرة المحتاجة هم تقريبا في حدود2 ملايين و460الف شخص اي20,6 بالمائة من السكان.

تحدث الأستاذ إبراهيم الميشاوي رئيس الجمعية التونسية لمكافحة الفساد عن النخب المالية الجديدة والتي يكشفها العيش اليومي الظاهر من خلال السيارات الفاخرة وبناء العقارات او ما تكشفه التقارير والمنظمات التي تحدثت عن تونس بعد الثورة مثل منظمة الشفافية الدولية والتي اكدت انها الخامسة عالميا في تبييض الأموال وبلغ الامر الى وضع تونس تحت المجهر وادراجها في القائمة السوداء وقال ان بين العوامل التي أدت الى اثرياء جدد التهريب الذي بلغ 55 بالمائة من الاقتصاد التونسي ونافيا ان يكون هذا الرقم مغلوطا او مفبركا اذ تحدث عن تقارير البنك الدولي للتنمية والبنك الافريقي وعلى راسها تجارة المخدرات والممنوعات كالسلاح هذا الى جانب شبكات الدعارة والجرائم المالية التي تطورت بشكل كبير بالبلاد الى جانب تجار العملة والحراقة وتجار قوارب الموت والمهجرين الى بؤر التوتر الذين نشطوا بكثرة بعدالثورة ويكفي اتتطلع الى إحصائية 28الف تونسي هاجروا بطريقة غير شرعية في الأشهر الأولى من الثورة لتعلم حجم الثروات التي تنام عليها هذه العصابات.

ومن أسباب انتشار الجرائم بها الشكل الرهيب هو الانفلات من أجهزة الدولة وفوضى الانفلات الاقتصادي والتطبيع الكبير مع الفساد من بعض الموظفين الذين باعوا ذممهم ويضعون اليد مع اليد مع المهربين وامثال هؤلاء يشكلون اللوبي الخطير الذي يتغذى من الرشوة الى درجة السماح للحاويات المفركة بالدخول الى البلاد وما تحمله من سموم كثيرة وهذا من اشكال ضعف المراقبة وضعف أجهزة الدولة

هذا واقع بلادنا وجميع بلاد المسلمين فماهوا الحل حسب رأيكم؟ ايتها الامة الكريمة والله ليس لكي الا الإسلام والخلافة.

واليوم الفرصة مواتية أكثر من أي وقت مضى لتقديم الإسلام حل للازمات التي تعيشها تونس والعالم. فأزمة كورونا عمقت انعدام الثقة في المبدأ الرأسمالي ورسخت القناعة بعدم قدرته على حل المشاكل ولذلك اليوم فان جمهورا عريض من الغربيين والمسلمين يبحثون عن المنقذ والمخلص من هذه الازمات المتلاحقة التي أصبحت جزء لا ينفصل عن المبدأ الرأسمالي.

وللخروج من هذا الظلم هو إعادة الإسلام الى سدة الحكم حتى نملك امرنا ونعالج مشاكلنا الاقتصادية بناء على احكام الإسلام الشرعية التفصيلية التي تمنع الفقر من الانتشار وتعالجه إذا ظهر فيها تصبح دولة غنية ومتطورة ومتقدمة اقتصاديا ومدنيا لا تعرف المشاكل الاقتصادية العصرية كالمديونية والبطالة والتضخم ولا يكتنفها الفساد والاستغلال والطبقية ولا يجتاحها الفقر والمجاعة ولا الجهل ولا المرض ولا تكتنز فيها المال ويهرب لا عجز في ميزانيتها ولا ضرائب تفرض على رعيتها.

جواب سؤال

استئناف الحوار بين الأطراف الليبية

السؤال:

استؤنف الحوار الاثنين 2020/11/23م في جولة ثانية بين الأطراف الليبية عبر تقنية الاتصال المرئي وتركز الحوار حول آليات الترشح للحكومة الجديدة والمجلس الرئاسي، وكانت الجولة الأولى قد عقدت الأحد 2020/11/15، وأعلن عن التوصل إلى اتفاق حول نقاط معينة، وبقيت أمور معلقة. وبدأ هذا الحوار بموازاة حوار بدأ في المغرب بين الأطرف الليبية أيضا. فمن وراء حرب الحوارات؟ وهل توصلت إلى أمور مهمة يمكن أن تحل الأزمة في ليبيا؟ وما هي المواقف الدولية حول ذلك؟

الجواب:

للإجابة على السؤال لا بد من استعراض الأمور التالية:

-1 لقد قامت تركيا بدعم السراج حتى دحرت قواته قوات حفتر عن العاصمة طرابلس ولاحقته حتى سرت، والجفرة، ومن ثم طلبت منه القبول بوقف إطلاق نار دائم والحوار والمفاوضات مع الطرف الآخر الذي تعتبره تركيا متمردا وغير شرعي! ولهذا قام وزير الخارجية التركي يوم 2020/6/17م بزيارة إلى طرابلس العاصمة ليجتمع مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق وليعلن قائلا: «تناولنا سبل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا والتوصل لحل سياسي دائم»... الأناضول 2020/6/18م). فتدخل تركيا لم يكن لصالح السراج وحكومته، بل لجعلها تحت الضغط حتى تقبل بالطرف الآخر. وتركيا تدور في فلك أمريكا بصورة علنية. وقد أعلنت أمريكا أنها تدعم خطوات تركيا في ليبيا مما يعني أن التحرك التركي يجري لحسابها. وقد جرى اتصال هاتفي يوم 2020/6/8م بين رئيسي البلدين ترامبوأردوغان بحثا فيه الشأن الليبي، وأعلن أردوغان أن «هناك عملاً لإخراج مبادرة أمريكية تركية لحل الأزمة الليبية»، فقال في حوار مع تلفزيون «تي آر تي» التركي الرسمي عقب هذا الاتصال إنه «تم التوصل إلى اتفاقات مع ترامب» وأشار إلى «احتمال صياغة البلدين «مبادرة مشتركة» حول ليبيا دون أن يكشف مزيدا من التفاصيل. وكذلك فإن تصريحات وزير خارجية تركيا مولود جاويشأوغلو لتلفزيون «تي إن في» التركي يوم 2020/6/11 تؤكد ذلك حيث قال: «إن مسئولين أتراكا وأمريكيين سيناقشون الخطوات المحتملة وفقا لما اتفق عليه الرئيس أردوغان ونظيره الأمريكي ترامب خلال اتصال هاتفي يوم الاثنين (2020/6/8)»، وأشار أيضا إلى أن «مبادرة تركية أمريكية قد تصدر بخصوص ليبيا»)، وكل ذلك يؤكد أن تركيا

(«أعلن للجميع رغبتي الصادقة تسليم مهامي في موعد أقصاه آخر شهر أكتوبر.. على أمل أن تكون لجنة الحوار استكملت عملها واختارت مجلسا رئاسيا جديدا ورئيس حكومة» وأقر بوجود الضغط عليه عندما أضاف قائلا: «إن حالة الاستقطاب جعلت كل المباحثات الهادفة إلى إيجاد تسويات سلمية شاقة وفي غاية الصعوبة متهما أطرافا لم يسمها بالمراهنة على خيار الحرب» وأقر بأن «حكومته لم تكن تعمل في أجواء طبيعية أو حتى شبه طبيعية منذ تشكيلها وكانت تتعرض كل يوم للمؤامرات داخليا وخارجيا»). هذا مع العلم أن السراج قد تولى رئاسة الحكومة الليبية التي شكلتها بريطانيا في تونس ونقلتها إلى طرابلس بعد عقدها مباشرة لاتفاق الصخيرات عام 2015، فلا يستقيل دون دافع من أوروبا وخاصة بريطانيا.

-3 وقد تلقى أردوغان خبر إعلان السراج عن نيته الاستقالة بانزعاج فقال: («إنه التقى السراج الأسبوع الماضي في إسطنبول... بالطبع إن حدوث هكذا تطور وتلقي مثل هذا النبأ بعد ذلك (اللقاء) كان أمرا مؤسفا بالنسبة لنا» ولفت إلى «لقاءات بين وفود تركية وحكومة الوفاق قد تجري خلال الأسبوع القادم.. من خلال هذه الاجتماعات إن شاء الله سنحول الأمر صوب الاتجاه المطلوب»... الأناضول وروبترز 2020/9/18م) وفي نهاية المطاف عدل السراج عن استقالته فقد نشرت الجزيرة في 2020/10/30م: (أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج - اليوم الجمعة - استجابته لدعوات طالبته بالتراجع عن قراره الاستقالة من منصبه في نهاية أكتوبر/تشرين الأول. وجاء ذلك في بيان لغالب الزقلعي الناطق باسم السراج، نشره عبر صفحته في تويتر، ونقلته قناة «ليبيا» الرسمية عبر حسابها الموثق على فيسبوك... الجزيرة 2020/10/30م) وقد اضطرت أوروبا للموافقة على رجوعه عن الاستقالة لتظهر وكأنها لم تخضع لأردوغان بل هو رأيها أيضاً ولذلك فإن المصدر السابق قد بعد أن رجع السراج عنها فقد اتصل أردوغان به يكرر عليه أن قراره بالاستقالة غير صائب! فقد نقل موقع «خبر7» التركي يوم 2020/11/7م (عن مصادر دبلوماسية أن «اردوغان أبلغ السراج بأن قرار الاستقالة الذي اتخذه ليس صائباً، وهذا القرار سيساهم في تغيير الموازين لصالح الجهات المعادية للشعب الليبي.

-5 وأما التدخل الروسي فكان بموافقة أمريكية، إذ يجرى بالتنسيق مع تركيا، وروسيا تحاول أن تتخذ موقفا متعادلا من الطرفين وتظهر كأنها تعمل كوسيط رغم أنها أرسلت قوات لدعم حفتر وإن ادّعت أنها لم ترسل قوات، ولكنها قوات لشركة فاغنر الأمنية الروسية المرتبطة بالرئيس بوتين! فلا تريد أن تقطع صلاتها مع حكومة السراج حتى يكون لها تأثير عليها لتلعب دورها وتكون لها مشاركة في المفاوضات حول ليبيا. ولهذا صرح ميخائيل بوغدانوف المبعوث الشخصي للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا قائلا («إن موسكو على اتصال مع كل اللاعبين الدوليين المؤثرين، بما في ذلك تركيا، انطلاقا من مراعاة علاقاتها الخاصة مع سلطات طرابلس» وامتدح التعاون الروسي التركي في ليبيا إذ «اعتبر» المبادرة التي أعلنها الرئيسان الروسي والتركي في يناير الماضي يوم 2020/1/13 كان لها دور إيجابي في إعلان طرفي النزاع وقف إطلاق النار وهو ما وفر الخلفية المناسبة لعقد مؤتمر برلين... الأهرام 2020/7/20م).

-6 من هنا جاءت مطالبة أمريكا على لسان وزير خارجيتها بومبيو يوم 2020/6/10م («بالوقف الفوري لإطلاق النار في ليبيا، داعيا إلى إنهاء كل التدخلات الخارجية في ليبيا والعودة لطاولة المفاوضات». وقال «إن موافقة حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي «جيش حفتر» على العودة إلى محادثات الأمم المتحدة الخاصة بالأمن خطوة أولى جيدة وايجابية جدا. والمطلوب الآن بدء مفاوضات سريعة تجري بحسن نية لتطبيق وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية الليبية التي تقودها الأمم المتحدة»... سكاي نيوز 2020/6/10م)، وقد رحبت أمريكا بالاتفاق الأخير الذي أعلن الطرفان فيه بالقبول بوقف إطلاق النار، فأعلنت على لسان وزير خارجيتها بومبيو يوم 2020/10/26م أن («اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا خطوة شجاعة ويجب على كل المقاتلين الأجانب مغادرة ليبيا خلال مدة 90 يوما بما يتماشى مع الاتفاق وتابع نؤيد انتقال السلطة في ليبيا إلى سلطات تنفيذية جديدة للتحضير للانتخابات». وقد أعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا يوم 2020/10/23 أن «طرفي النزاع قد وقعا على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار بعد محادثات استمرت خمسة أيام في الأمم المتحدة... رويترز 2020/10/23م). فأمريكا تتدخل دبلوماسيا وسياسيا بشكل مباشر في ليبيا باسم الأمم المتحدة، لتمسك بزمام الأمور وسحب البساط من تحت أقدام أوروبا وبخاصة بريطانيا.

-7 ولأن ما يجري في ليبيا هو صراع سياسي تتخلله أعمال عسكرية فقد جرى تسابق على عقد الاجتماعات بجمع الأطرف الليبية للحوار والاتفاق، بل للتوقيع على الإملاءات... فقد عقدت بريطانيا في المغرب ثلاث جولات في مدينة بوزنيقة المغربية لما يسمى الحوار الليبي بين وفدي المجلس الأعلى للدولة في طرابلس ومجلس نواب طبرق، وكانت الجولة الأولى قد عقدت يومي 2020/9/10-6م، والجولة الثانية يومي 2020/10/6-2م، والجولة الثالثة يوم 2020/11/5م وقد وقع وفدا الطرفين مسودة اتفاق بشأن معايير اختيار المناصب السيادية. وكان ظاهرا أن من وراء هذه الاجتماعات بريطانيا عن طريق عملائها، ويتعلق الحوار حول إيجاد توافق لتطبيق المادة 15 من اتفاق الصخيرات بالمغرب الموقع في 2015/12/17م. فمن جانب الحكومة الليبية في طرابلس وقع محضر الاتفاق رئيس وفد المجلس الأعلى للدولة فوزي العقاب ومن جانب برلمان طبرق وقعه رئيس وفد البرلمان يوسف العقوري في ضواحي العاصمة الرباط. وتشير المادة 15 في فقرتها الأولى إلى أن «مجلس النواب يتشاور مع مجلس الدولة بالوصول إلى توافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية: محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس جهاز مكافحة الفساد ورئيس المفوضية العليا للانتخابات وأعضائها، ورئيس المحكمة العليا والنائب العام». وتنص الفقرة الثانية من المادة أنه «يتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب على هذه المناصب». وكان طرفا الحوار قد اجتمعا للجولة الأولى ما بين 6 و10 أيلول الماضي. وقد توصلا إلى اتفاق شامل حول آلية تولي المناصب السيادية واستئناف الجلسات لاستكمال الإجراءات بشأن الاتفاق وتنفيذه.

-8 فذهبت أمريكا لتخلط كل الأوراق عن طريق مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني وليامز، وهي شخصية دبلوماسية أمريكية، فدعت إلى عقد جلسات حوار ليبي مواز لما حدث في بوزنيقة تحت شعار «ليبيا أولا» انطلقت يوم 2020/11/9م في

تونس جولة مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع في ليبيا بمشاركة 75 شخصية سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة اختارتهم هي. ويتألف فريق الحوار من نواب وأعضاء في المجلس الأعلى وأعيان وممثلين عن الأقاليم الثلاثة وهي طرابلس وبرقة وفزان. وقالت ويليامز مساء يوم 2020/11/15م («إن جولة الحوار الليبي المباشر بتونس انتهت بنتائج إيجابية جدا وإن جولة جديدة ستعقد عبر الانترنت بعد أسبوع. وإن النتائج الإيجابية تتجسد بتحديد تاريخ إجراء الانتخابات وتحديد اختصاصات السلطة التنفيذية وشروط الترشح للمجلس الرئاسي والحكومي، وإن المشاركين في الحوار الليبي توصلوا في سابع أيام المناقشات إلى توافق في ثلاثة ملفات أساسية أولها تحديد تاريخ إجراء الانتخابات يوم 24 كانون أول/ ديسمبر 2021 الموافق لتاريخ مهم لليبيين وهو استقلال البلاد عام 1951... تم تحديد اختصاصات السلطة التنفيذية وشروط الترشح للمجلس الرئاسي حيث سيكون لديه مسؤوليات بسيطة بينها العمل على المصالحة الوطنية ويتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون مناطق الجنوب والشرق والغرب... وأما الملف الثالث الذي توافق عليه المشاركون يتجسد باختصاص الحكومة الذي سيكون محددا في تقديم الخدمات للشعب الليبي كالماء والكهرباء وغيرها.. وإن المجلس الرئاسي والحكومة سيكونان هيكلين منفصلين في عملهما ومن سيتم اختيارهم لهذه المناصب سيعملون لفترة قصيرة وسيكونون من التكنوقراط «غير منتمين لأحزاب».. إنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل.. عشرة أعوام من الصراع لا يمكن حلها في أسبوع واحد... المشاركون توافقوا على اللقاء خلال أسبوع عبر تقنية الفيديو لتحديد آليات اختيار لجنة قانونية، وتحديد القاعدة الدستورية للانتخابات التي ستكون مسألة سيادية»... الأناضول 2020/11/16م). وقد تجاهلت اتفاق الصخيرات كليا، وكأنها تعمل من الصفر عندما تقول «عشرة أعوام من الصراع لا يمكن حلها في أسبوع واحد». فهي تبحث كافة الملفات من جديد لتلغي اتفاق الصخيرات بشكل غير رسمي، وتقلل من شأن التأثير البريطاني لإنهائه نهائيا إن أمكن أو وضعه تحت السيطرة إن لم تتمكن من القضاء عليه.

-9 وتوعدت مبعوثة الأمم بالإنابة ستيفاني وليامز معرقلي الحوار بالعقوبات فقالت: («الذين يحاولون تقديم الأموال للمشاركين في الحوار سيتم تصنيفهم كمعرقلين له كما سيتم فتح تحقيق في معلومات عن دفع رشاوى وشراء أصوات» وأشارت إلى أن «هناك مدونة سلوك بشأن تدخل المال السياسي الفاسد» وقالت «لم يحصل مقترح استبعاد الشخصيات المشاركة من المناصب إلا أن النسبة بلغت ٪61 والمطلوب ٪75 للتوافق حوله»... الشرق الأوسط 2020/11/17م). فهي تتصرف كممثلة للسياسة الأمريكية تحت اسم مبعوثة الأمم المتحدة. وقد قامت أمريكا نفسها بدعم قرارها عن طريق مجلس النواب الأمريكي حيث صوت مجلس النواب الأمريكي بالموافقة على مشروع «قانون دعم الاستقرار في ليبيا». ويذكّر القانون («بأهمية المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة بشأن ليبيا... ويدعو المشروع لفرض عقوبات على أي شخص أو جهة تستغل بشكل غير مشروع موارد النفط أو المؤسسات المالية الليبية، هذا إلى جانب التشديد على محاسبة المتواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان... سكاي نيوز 2020/11/19م).

-10 وجرت مفاوضات بين وفدي اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) المنبثقة عن مسار مؤتمر برلين لتطبيق وقف إطلاق بإشراف مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني الأمريكية فأعلنت يوم 2020/11/4م التوصل إلى توافق حول بنود الاتفاق وقالت: («12 بندا لتطبيق وقف إطلاق النار أبرزها تشكيل لجنة عسكرية فرعية للإشراف على عودة كافة القوات الأجنبية «إلى بلادها» وانسحاب قوات الطرفين عن سرت والجفرة وبموجب الاتفاق الذي وقع في جنيف يوم 2020/10/23 وحددت فترة مدتها 90 يوما لمغادرة جميع القوات الأجنبية الأراضي الليبية»... رويترز 2020/10/23م). وقال أردوغان («لا نعلم إن كان المرتزقة من أمثال فاغنر سينسحبون من ليبيا خلال ثلاثة أشهر أم لا».. رويترز 2020/10/23م) يقول هذا وهو ينسق مع روسيا في ليبيا! وأمريكا لا تضغط على روسيا لتسحب هذه القوات وغيرها حتى تحقق أمريكا أهدافها في ليبيا والمنطقة كما فعلت في سوريا.

-11 والخلاصة بإيجاز بناء على ما بيناه وفصلناه هي كما يلي:

أ- إن حكومة السراج أرادت أن تستخدم الدعم التركي لتحقيق المشروع الأوروبي وبخاصة البريطاني وذلك لكسر شوكة حفتر والسيطرة على مناطق نفوذه وخاصة سرت والجفرة، ولكن تركيا وظفت دعم السراج لحساب المشروع الأمريكي فما إن وصلت قوات السراج إلى سرت والجفرة حتى أوقفت تركيا دعمها وطلبت من السراج أن يقبل بوقف إطلاق النار والرجوع إلى المفاوضات والحوار مع الطرف الآخر الذي تعده متمردا وغير مشروع! فأسقط في يدي السراج فأراد أن يحرج أردوغان بإعلان استقالته، ولكن تركيا ضغطت عليه لمنعه من ذلك، ولما وجدت أوروبا أن الضغط التركي قد تزايد على السراج وحتى لا تظهر خاضعة لضغوط أردوغان أظهرت أن رجوع السراج عن استقالته هو ما تريده لأن من مصلحة بريطانيا وأوروبا أن يستمر السراج مع أنها هي التي كانت من وراء استقالته!

ب- إن هذه الحوارات مصطنعة تصطنعها الدول الكبرى الفاعلة، لتصبح البلاد رهينة لهذه الدول تحل مشاكلها أو تعقّدها وتجبر الأطراف على تنفيذها حتى تتمكن من بسط نفوذها، وإلا فهي ليست لحل المشكلة بشكل صحيح، واتفاق الصخيرات ينطق بذلك، فقد قامت بريطانيا وعملت على تنفيذه فشكلت على الفور حكومة السراج. وقد حاولت بريطانيا في اجتماعات بوزنيقة بالمغرب التي عقدت مؤخرا أن تعمل على تنفيذ بنود أخرى من اتفاق الصخيرات، ولكن الدبلوماسية الأمريكية ويليامز التي تعمل تحت مسمى مبعوثة أممية بالإنابة عقدت اجتماعات حوار موازية بين الطرفين لتثبيت وقف إطلاق النار في جنيف وغدامس بليبيا، ومن ثم في تونس ليتم الاتفاق على إجراء انتخابات بعد سنة، وهكذا فإن أمريكا تستعمل كل أدواتها لإنجاح مهمة الدبلوماسية الأمريكية حتى تتمكن من سحب البساط من تحت أرجل بريطانيا وإدارة الصراع وتوجيهه كما تريد.

ج- إن الدول الفاعلة المتنافسة الرئيسة أمريكا وبريطانيا ستقوم بعرقلة مشاريع بعضها بعضا حتى تفشل مشروع الطرف الآخر وتنجح مشروعها. وبذلك فإنه من المستبعد على هذه الدول أن توجد حلاً يوفر الأمن والأمان للشعب الليبي، فحتى لو جرت انتخابات فسوف لا تتمخض عن حل نهائي آمن بل يستمر الصراع حتى تتمكن أمريكا أو أوروبا من كسب النفوذ في ليبيا، ويكون الليبيون هم وقود هذا الصراع! فكان لزاما على أهل ليبيا أن يرفضوا كل هذه المؤامرات ولا ينساقوا وراء هذه الدولة أو تلك أو وراء هذا العميل أو ذاك العميل، وأن يعملوا على أخذ زمام الأمور من تلك الأيادي وتسليمها لأياد طاهرة نقية، أيادي المخلصين الواعين سياسيا من أبناء الأمة، وأن يعملوا لتهيئة ليبيا لأن تكون جزءا من دولة إسلامية تشمل بلاد الإسلام كلها وهي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي بشر بها رسول الله ﷺ «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

العاشر من ربيع الآخر 1442هـ

2020/11/25م

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ولاية تونس

إيرادات الميزانية بين الإسلام والديمقراطية

صادقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم 24 نوفمبر 2020 على تقرير مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 بأغلبية الأعضاء اثر إدخال عدد من التعديلات. وبمقتضى القانون الأساسي للميزانية يُعرض مشروع قانون المالية التعديلي على التصويت في الجلسة العامّة بالبرلمان في أجل أقصاه 21 يوما من تاريخ إيداعه أي يوم 4 ديسمبر 2020، وذلك قبل الشروع في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021 الذي حدّد الدستور تاريخ 10 ديسمبر كأجل أقصى للمصادقة عليه.

وكانت لجنة المالية بالبرلمان قد صادقت يوم 18 نوفمبر 2020 على مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020، بعد أن سحبت الحكومة في 30 أكتوبر النسخة الأولى بسبب رفض البنك المركزي تعبئة 10.3 مليار دينار لتمويل عجز الميزانية الذي بلغ 13.4٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 3٪ في قانون المالية الأصلي حيث يمنع قانون البنك المركزي التمويل النقدي للخزينة العامة للدولة. وقد تناول التعديل تقليص العجز في الميزانية في حدود 11.49 مليار دينار عوض 13.73 مليار دينار في النسخة الأولى، وقد حدد قانون المالية التعديلي 2020 نفقات الدولة في حدود 41.71 مليار دينار مقابل مداخيل لا تتجاوز 30.22 مليار دينار.

إيرادات الميزانية: ضرائب وقروض

وبحسب القانون المعدل للميزانية فإن المداخيل الجبائية تمثل 87٪ من المداخيل الجملية للدولة في حين تتخطى المداخيل الغير جبائية نسبة 9٪ والهبات 4٪.

وقد سجلت الإيرادات الضريبية للدولة لهذه السنة 26.4 مليار دينار تنقسم إلى ضرائب مباشرة بقيمة 11.8 مليار دينار وضرائب غير مباشرة بقيمة 14.57 مليار دينار، وهو ما يمثل انخفاضا ب 5.3 مليار دينار عن المتوقع لسنة 2020 بسبب الانكماش وبانخفاض 2.5 مليار دينار عن ميزانية 2019.

وقد نص الفصل السابع من قانون الميزانية التكميلي على تعبئة موارد بقيمة 19.49 مليار دينار لفائدة خزينة الدولة لسنة 2020، وسيتم توفيرها من الإقتراض الخارجي (7.36 مليار دينار) والداخلي (11.98 مليار دينار)، وستوجه أساسا لتمويل عجز الميزانية (11.49 مليار دينار) وتسديد أصل الدين الخارجي (4.33 مليار دينار) وأصل الدين الداخلي (3.12 مليار دينار).

مصادر تمويل العجز في الميزانية:

وقد أعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي في وقت سابق أن التعبئة المالية لسد العجز في ميزانية 2020 ستتم من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي والاقتراض من الجهات المانحة، مؤكدا في هذا الخصوص بأن لا مناص من مراكمة علاقة الثقة مع هذه الجهات ويقصد بها المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والالتجاء للبنك المركزي لتوفير السيولة اللازمة وما يمكن أن يترتب عن ذلك من تضخم و تآكل في المقدرة الشرائية للناس. وهكذا كان، حيث طلب رئيس الحكومة في 03 نوفمبر 2020 البنك المركزي بالتدخل مباشرة من أجل تمويل عجز الموازنة.

وبحسب تصريح وزير المالية علي الكعلي يوم 18 نوفمبر 2020 فإن عجز الميزانية المتوقع لسنة 2020 هو في حدود 11،4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يستوجب تعبئة تمويلات إضافية (8،3 مليار دينار). وقد حدد مصادر تعبئة هذه الموارد بالقول "لقد تحصلنا تقريبا على 0،80 مليار دينار في شكل قروض من البنوك المحلية بنسبة فائدة حددت بـ9،4 بالمائة" كما سيتم تعبئة تمويلات من القروض الأجنبية في حدود 2،7 مليار دينار إلى جانب التمويل، الذي ستحصل عليه الدولة من البنك المركزي، والمقدر بـ3،5 مليار دينار.

تحميل البرلمان تداعيات الخيارات الحكومية:

ونظرا لما قد تتسبّب فيه الخيارات الحكومية من ارتفاع نسبة التضخّم بالتوازي مع تراجع نسب النموّ وإنتاج الثّروة، فإن البنك المركزي اشترط موافقة البرلمان على قانون المالية التكميلي وبخاصة فيما يتعلق بتمويل البنك المركزي، حيث حمّل محافظ البنك المركزي مروان العباسي البرلمان والنواب مسؤولية ما قد ينجر عن السماح للبنك المركزي، بالتمويل المباشر لخزينة الدولة، منبها إلى أن هذا الإجراء سيؤدي مباشرة إلى إشكاليات ارتفاع نسب التصخم وانخفاض قيمة الدينار.

والبنك المركزي والحكومة على حد سواء يريدان تحميل الشعب التونسي السياسات العقيمة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، فضخ مليارات في السوق بدون زيادة في ثروة البلاد سيؤدي بالضرورة إلى غلاء الأسعار وتدهور في قيمة صرف الدينار، ما يعني بالضرورة سرقة مدخرات الناس النقدية التي ستتآكل قيمتها الشرائية، ولذلك يريدان إلقاء تداعيات هذا القرار على البرلمان.

السياسة المالية في الإسلام:

لقد بدى واضحا أن الدولة في النظام الديمقراطي تعتمد بالأساس على الضرائب والقروض في تعبئة مواردها المالية، أما في دولة الخلافة فإن السياسة المالية من حيث الواردات والنفقات تضبطها الأحكام الشرعية، فالسياسات المالية والنقدية والزراعية والتجارية والصناعية تحددها الأحكام المنبثقة عن العقيدة الإسلامية ضمن النظام الاقتصادي الإسلامي، لذلك تعد خيارات دولة الخلافة وسياساتها المالية والاقتصادية إما أحكاما شرعية واجبة التطبيق، أو تفرعات لتلك الأحكام الشرعية، وليست أفكارا وأعمالا دنيوية معزولة عن الدين، وقد ورد في دستور دولة الخلافة في المادة 148 مايلي:

لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإن ذلك موكول لرأي الخليفة واجتهاده.

ففي دولة الخلافة واردات بيت المال كالخراج مثلا تحصّل بحسب الأحكام الشرعية المنصوص عليها، وتُصرف بحسب أحكام شرعية منصوص عليها. وهي كلها أحكام شرعية دائمية، فلا مجال للرأي في أبواب الواردات ولا في أبواب النفقات مطلقاً، وإنما هي أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية دائمية.

هذا من ناحية أبواب الميزانية، أمّا من ناحية فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإن ذلك كله موكول لرأي الخليفة واجتهاده لأنه من رعاية الشؤون التي تركها الشرع للخليفة يقرر فيها ما يراه، وأمْرُه واجب التنفيذ. ففصول الميزانية، هي الفروع التي تتفرع عنها مثل خراج أراضي البعل، وخراج أراضي السقي أو كتحديد مقدار الجزية وما شاكل ذلك فإن الخليفة يضعها، لأنها من رعاية الشؤون، ومما هو متروك لرأيه واجتهاده.

وعليه فدولة الخلافة لا توضع لها ميزانية سنوية حتى يحتاج الأمر سنوياً إلى سن قانون بها، ولا تُعرض على مجلس الأمة، ولا يؤخذ فيها رأي منه. وهذا على النقيض من النظام الديمقراطي الرأسمالي.

واردات الدولة في الإسلام:

أما واردات بيت المال الدائمية وملحقاتها هي: الأنفال والغنائم والفيء والخمس والخراج والجزية والملكيات العامة بأنواعها وأملاك الدولة من أرض وبناء ومرافق وواراداتها والعشور ومال الغلول من الحكام وموظفي الدولة ومال الكسب غير المشروع ومال الغرامات وخمس الركاز والمعادن ومال من لا وارث له، ومال المرتدين وأموال الصدقات - الزكاة - ثم الضرائب. وهذه عادة تكفي لاحتياجات الدولة خاصة بإحسان الأعمال الاقتصادية.

وبالنسبة للضرائب، فعموما لا تفرض دولة الخلافة على رعاياها ضرائب مباشرة، أو غير مباشرة، أو تصاعدية، أو ضريبة رواتب وأجور، أو ضريبة أملاك مبنية، أو رسوما جمركية. هذا هو الأصل، أما الاستثناء، فهو فرض ضرائب على الأغنياء إذا لم تكف موارد بيت المال وعند فرضها لهذه الضرائب، ينبغي على دولة الخلافة مراعاة الكثير من الأمور يضيق المجال لذكرها.

وهذه الإيرادات هي إيرادات كبيرة جداً مقارنة بإيرادات الدول القائمة الآن وذلك لأن النفقات قليلة في ظل نظام الرعاية والكفاية الذي فصّله النظام الإقتصادي الإسلامي، وتُستغَلُّ إيرادات الدولة الضخمة الآتية من أموال الخراج والجزية والغنائم والركاز والحمى وجزء من أموال الملكية العامة الهائلة الآتية من ثروات البلد، تستغل هذه الإيرادات بسرعة وكفاءة لإيجاد المصانع التي تصنع الآلات التي تنتج بدورها كل ما تحتاجه الأمة.

والحمد لله القائل: أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ.

الدعوات للحوار الوطني
سعي لتغيير جلد الأفعى

أ. حسن نوير

يمتلك القائمون على هذا النظام الوضعي في خزائنهم العديد من الخدع وشيء من العقاقير المخدرة يلتجؤون إليها كل ما استبد الوجع بالناس وأخذت منهم الآلام كل مأخذ وبدؤوا يتململون داخل جحر النظام الديمقراطي ويشتكون من شدة ضيقه وظلمته الحالكة وتعد الانتخابات من أهم تلك الخدع وأقدرها على التخدير وتغييب العقول فقد جعلوا من صناديقها مراكب نجاة من كل وضع متردي وجسور تنقل القانع و المعتر إلى ضفة الرخاء والرفاه، وصنعوا منها البلسم الشافي من أسقام الجهل والتخلف والحقيقة أن فرية الانتخابات في ظل النظام الديمقراطي الوضعي لا غاية ولا هدف لها سوى حماية هذا النظام من السقوط والتداعي ووسيلة كل فاسد ومفسد للتسلل نحو سدة الحكم والجاه والنفوذ.

شهر شهران أو ثلاثة على أقصى تقدير ويبدأ مفعول هذا المخدر في النفاد وتبدأ العقول تستعيد وعيها ويدرك الناس أن الأوضاع لم تتغير بل تزداد تعركا رغم أنهم اصطفوا الآلاف أمام مكاتب الاقتراع وعادوا مسرورين بعد ملئهم لتلك الصناديق بأوراق أوهمهم القائمون على النظام الديمقراطي بأنها السبيل الوحيد لخلاصهم وتغيير أحوالهم. في هذه الحالة يلجئ بائعوا الأوهام وتجار الدجل إلى خدعة أخرى تمكن نظامهم الوضعي البغيض من البقاء جاثما على الصدور مستبيحا للأعراض والأرواح والأرزاق سالبا للكرامة ناشرا لشظف العيش وضنكه فاتحا الباب على مصرعيه لكل مستعمر غاصب يعيث في خيرات البلاد ومقدرتها سرقة ونهبا وفي الآن ذاته يضمن لهؤلاء الرويبضات مواصلة التمتع بمغانم السلطة وتقاسمها في ما بينهم، هذه الخدعة اختاروا لها اسم الحوار الوطني نعم فالحروب الطاحنة التي لا تكاد تنتهي بين المتكالبين على المناصب والمتدافعين أمام أوكار القوى الاستعمارية طمعا في نيل مرضاة المسؤولين الكبار يجب أن تضع أوزارها ولو مؤقتا في ظل تفاقم تدهور الأوضاع المعيشية وتنامي فشل الدولة وعجزها على رعاية شؤون الناس فالسيل بلغ الزبا ولم تعد لهم من حيلة الا

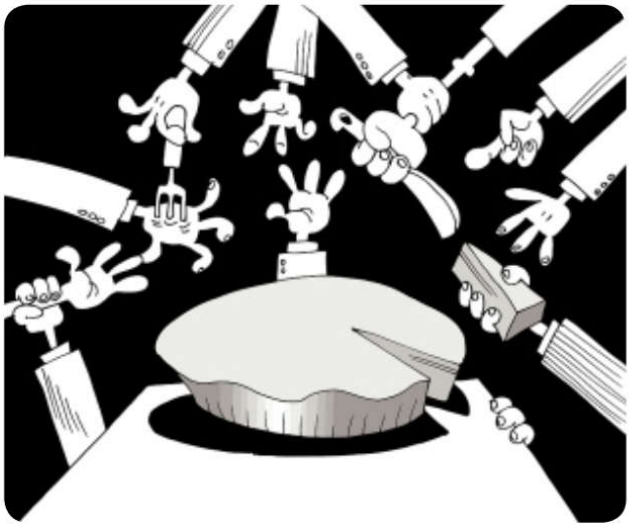

تلك التي التجأ اليها كبيرهم الذي علمهم السحر الرئيس السابق «الباجي قائد السبسي» وهي الدعوة لعقد حوار وطني يوهم الناس بأن الفرج آتي لا محالة ولا يوجد أفضل وأنجع من الحوار حسب زعمهم وادعائهم فالجميع أحزاب منضمات يقرون بوجود أزمة كبرى تهدد بالشلل التام والانهيار الكلي للنظام والدولة الراعية له وعوض الانكباب على العمل لإجاد الحلول وتوفير البدائل وهذا طبعا عقبة كأداء يستحيل على هكذا دولة اقتحامها التجأوا إلى تقويم الظل وتركوا العود على اعوجاجه وطالبوا بعقد حوار في ما بينهم يمكنهم من اعادة توزيع الأوراق اما بإحداث تحوير وزاري عميق يرضي الرافضين لحكومة «المشيشي» أو اسقاطه برمتها وتشكيل حكومة جديدة كتلك التي جاء بها الحوار الذي دعا إليه «الباجي قائد السبسي» وتعهد برعايته الرباعي المتكون من اتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة وهيئة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان هذا الرباعي نسبوا له شرف تجنيب البلاد حرب أهلية والحال أنه لا توجد حرب إلا بين أحزاب أنتجها النظام العلماني الديمقراطي ولا أثر لها الا اذهان أو تلك التي يخوضها الناس يوميا ضد الفقر والجوع والبطالة والجهل ولم يحرزوا فيها ولو نصرا ضئيلا بسبب تخاذل الدولة وجبن ورعونة القائمين عليها. حاز ذاك الرباعي بفضل رعايتهم للحوار على جائزة نوبل وحاز الناس في تونس على نصيب أوفر من البؤس والشقاء والأهم هو حيازة النظام على متنفس ضمن له البقاء والاستمرار إلى أن اسعفته الانتخابات الأخيرة والآن جاري اسعافه مجددا بالدعوات لحوار جديد يمكنه من التمدد والعيش بأمان بين ظهرانينا. حوارهم لن يضفي إلى أي تغيير تماما كما هو حال انتخاباتهم أو كما هو حال الأفعى التي تغير جلدها لتتمكن من النمو ومن التخلص من الطفيليات العالقة بجسمها وتبقي على سمها القاتل. وهنا النظام هو الأفعى وجلدها الحكومات والأشخاص القائمين عليه هم جلدها يقع تغييرهم كلما دعت الحاجة لينمو هو ويتعاظم جسفه ويزداد سمه الذي ينفثه كل لحظة وكل حين في حياة الناس إلى أن يحين الوقت الذي يقطع فيه رأس هذه الأفعى ويتخلص المسلمون خاصة وسائر بلدان العالم عامة من شرورها وذلك بإقامة خلافة راشدة على منهاج النبوة نظامها لا يستمر بتغيير جلده وخداع الناس انما بما يبثهم فيهم من عدل وما يشيعه بينهم من رحمة..

نوبل لا تجعل من الخيانة بطولة

خالد سعيد

الخبر:

قدم اللورد دافيد تريمبل أول وزير لإيرلندا الشمالية والحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1998، ترشيحا لرئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، للحصول على الجائزة الدولية.

التعليق:

يعمل الغرب على تسويق وتنفيذ مشاريعه في بلاد المسلمين من خلال أدواته من حكام المسلمين، ولكي يجعل من تلك المشاريع شيئا عظيماً ويصنع من أدواته أبطالاً في نظر شعوبهم، يكيل لهم المديح ويقدم لهم الجوائز وعلى رأسها جائزة نوبل.

ولكن التساؤل: هل يمكن لجائزة نوبل أن تحول الخيانة إلى بطولة؟! فبيع فلسطين، والتطبيع مع يهود، ورهن قضايا المسلمين للكافر المستعمر، وفتح بلادهم لأعدائهم يرتعون فيها سلباً ونهباً وإفساداً، كلها أعمال لا يقوم بها إلا العملاء الخونة، وما احتفاء الأعداء ومديحهم إلا شهادة على حسن الخدمات المقدمة.

وهي أمور لا تنطلي على الأمة، فالأمة تعرف رجالها وأبطالها، ولا يمكن أن تقبل لهؤلاء الحكام العملاء، الخانعين لعدوها أن يبقوا يتحكمون فيها وبقضاياها وفي مقدمتها قضية فلسطين، وعاجلاً وقريباً بإذن الله تتخلص الأمة من شرور هؤلاء الحكام بإسقاط أنظمتهم وإقامة سلطان الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فتطهر الأرض المباركة من دنس يهود، وتقطع دابر الكفار المستعمرين من بلاد المسلمين.

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

تونس والاغتيالات السياسيّة

الوزير المصلح يوسف صاحب الطّابع نموذجا

لطالما مثّلت تونس ـ لاسيّما خلال الفترة الاستعماريّة ـ مسرحا للاغتيالات السياسيّة والتّصفيات الجسديّة التي طالت كلّ من يمثّل خطرا على الوجود الاستعماريّ ومصالحه في البلاد إمّا مباشرة (أبطال المقاومة الشّعبيّة ـ المنصف باي..) أو بالتّنسيق مع عملائها بالدّاخل لتأمين انتقال مشعل الاستعمار بالوكالة إلى أيديهم الأمينة (علي البلهوان ـ الحبيب ثامر ـ سليم شاكر ـ فرحات حشّاد..) وقد تواصل هذا التّأمين مع بداية مسرحيّة الاستقلال لتثبيت أقدام بورقيبة في الحكم (صالح بن يوسف ـ لزهر الشّرايطي..).. مع احتدام القضيّة الفلسطينيّة أضحت تونس (غرفة الإعدام) الآمنة للموساد الإسرائيلي يستدرج إليها الضّحايا التي استعصت عليه خارجها :انطلق ذلك مع بورقيبة (تصفية صقور الكوادر الفتحاويّة في حمّام الشّط) وتواصل مع بن علي (تصفية مهندس الانتفاضة الفلسطينيّة أبو جهاد) وها هو يتكرّر مع حكومات ما بعد الثّورة (تصفية مهندس الطيران الحمساوي الشّهيد محمّد الزواري).. كلّ ذلك في ظلّ صمت مريب وتواطؤ مفضوح من (الحكومات الثّوريّة) التي لم تكتف برهن البلاد والعباد والمقدّرات للكافر المستعمر بل جعلت من تونس وكرا حصينا للجواسيس ومرتعا آمنا لأجهزة المخابرات وعصابات المناولة الأمنيّة يصولون فيها ويجولون وينفّذون أجندات الإعدام الاستعماريّة بكلّ حريّة تذلّل لهم (هيبة الدّولة) كافّة العقبات وتتكتّم عليهم وتُلصق جرائمهم بالإسلاميّين وتؤمّن لهم الدّخول والخروج سالمين.. أمّا إذا ما انكشف أمرهم وألقي عليهم القبض فإنّها تتكفّل بمغالطة الرّأي العامّ وتضليل العدالة والشّعب بنكت سمجة تحوّل الأسلحة الفتّاكة إلى ألعاب ناريّة والقنّاصة المتلبّسين إلى سيّاح يمارسون رياضة صيد الخنزير في قلب العاصمة (؟؟) قبل أن تتولّى تهريبهم خارج البلاد..بهذه الكيفيّة اغتيل شكري بلعيد ومحمّد البراهمي وسمّم العميد عبد الفتّاح عمر والمحامي فوزي بن مراد وأعدم خيرة شباب تونس من ضبّاط الجيش والأمن..

لمحة تاريخيّة

إنّ أسلوب الاغتيال السياسيّ ليس جديدا في حقّ الأمّة الإسلاميّة إذ اعتُمِد منذ الفترة النّبويّة والرّاشدة وتواصل إلى اليوم من طرف أعداء الأمّة جيلا بعد جيل (اليهود ـ الفرس المجوس ـ الصليبيّين ـ الماسون ـ الغرب الاستعماريّ ـ الصّهاينة..) وخلال هذا الخضمّ التّاريخيّ هناك فترتان متميّزتان انزاح فيهما الاغتيال السياسيّ عن الشّكل الفرديّ المعزول ليتّخذ شكلا جماعيّا عبر استهداف الخلايا النّوعيّة بالجملة في جسد المجتمع الإسلاميّ تمهيدا لشلّه بالكامل قبل الانقضاض عليه..الفترة الأولى كانت أثناء الحروب الصليبيّة على يدي غلاة الشّيعة المارقين من الملّة وخاصّة منهم الإسماعيليّة وأخطر فرقهم (الحشّاشين) :فقد اعتصمت هذه العصابة الشّيطانيّة بقلعة (ألاموت) غربيّ إيران ومثّلت بقيادة الحسن ابن الصباح (جدّ آل الصباح حكّام الكويت حاليّا) أخطر معاول الهدم التي عرفها المسلمون أثناء الحروب الصليبيّة ،فقد انضمّوا إلى الصليبيّين وسلّموهم دمشق وحصن بانياس وحاربوا إلى جانبهم..وكانت لهم فرقة مكلّفة بالاغتيالات تسمّى (الفدائيّين) اختصّت في تصفية أبطال المسلمين وقادتهم الأفذاذ وعلمائهم وصلحائهم وحكمائهم ومجاهديهم بهدف إفراغ المجتمع الإسلاميّ من الخلايا النّوعيّة الحيّة حتّى يتصدّع ويسقط لقمة سائغة في أفواه الصليبيّين.. وممّن ذهبوا ضحيّتهم نذكر الوزير السّجوقيّ الصّالح نظام الملك وصاحب حمص جناح الدّولة وصاحب دمشق تاج الملك وشيخ الشافعيّة أبا جعفر المشّاط والأمير يوسف السلجوقيّ، بل إنّهم اغتالوا الخليفة العبّاسيّ المسترشد وتجرّؤا على البطل صلاح الدّين الأيّوبيّ ولولا دروعه المنيعة لقضوا عليه..أمّا الفترة الثّانية فقد واكبت وأعقبت المرحلة الاستعماريّة نهاية القرن 19م إلى يوم النّاس هذا وأبرز مثال عنها ما اقترفه التحالف المسيحيّ الصهيونيّ في حقّ العراق والعراقيّين أثناء حرب الخليج الثّانية: فقد باشر القتل الجماعيّ على الهويّة وتصفية الشّباب المسلم وأعضاء هيئة علماء المسلمين، كما استهدف العقول والكفاءات العراقيّة في جميع المجالات لاسيّما الطيّارين والرّتب العسكريّة الرّفيعة والأطبّاء والمهندسين والعلماء القائمين على المشروعين الجرثوميّ والنّوويّ (اغتيال 315 عالم ذرّة) وذلك بغية تصفية القوّة العراقيّة ومنعها من إعادة بناء قدراتها العسكريّة والعلميّة وقطع الطّريق أمام إمكانيّة إعادة توظيفهم من طرف جهة إسلاميّة أخرى..

يوسف صاحب الطّابع

ممّا يجهله غالبيّة التونسيّين أنّ الوزير المصلح يوسف صاحب الطّابع قد قتل بطريقة شنيعة وأنّ موته يتنزّل في إطار الاغتيالات السياسيّة ضدّ كلّ من يُشتمّ فيه رائحة الخير والإصلاح والأمانة والنّصح والحقّ والوقوف بالبلاد في وجه مخطّطات الكافر المستعمر التي تُطبخ على نار هادئة في أوروبا لاقتسام تركة الرّجل المريض.. أمّا عن ترجمته فهو الوزير الشّهير أبو المحاسن يوسف خوجا ،مملوك من (البغدان) بأوروبا الشرقيّة جاء به أحد تجّار القهوة صغيرا إلى إسطمبول فاشتراه القائد (بكّار الجلّولي) بنيّة إهدائه لحمّودة باشا باي يوم اعتلائه لعرش الإيالة التونسيّة..وكان وسيما نجيبا نابها سريع البديهة يتّقد نشاطا وحيويّة ،فأعجب به الباي وارتاح له وكلّفه بطبع مكاتيبه حتّى لقّب بصاحب الطّابع..ولمّا ترقّى في هذه الخدمة وهذا المنصب الحسّاس انفتح بينه وبين سيّده باب المودّة فأدناه منه واستخلصه لخدمته فتدرّج في مراقي العزّ والرّفعة وتقرّب من سيّده حتّى أصبح كما وصفه ابن أبي الضّياف (عيبة سرّه وسمير نجوته وموضع شكواه وحصن أمانته يرى الدّنيا بعينه ويستطيب به لذّة الملك) وكان إلى كلّ ذلك نابها في التّجارة ذكيّا فطنا في الصّيرفة والأمور الماليّة.. وقد مكّنه سيّده من استغلال مواهبه تلك فاحتكر التّجارة الخارجيّة للحبوب والزّيت وصوف الشاشيّة والحرير والقرمز والملف والحديد والخشب ،وكان لا يرجع له شقف (سفينة) بغير غنيمة في ظلّ حالة الحرب السّائدة مع الممالك الأوروبيّة، وما أسرع ما أصبح من أثرى أثرياء الإيالة التونسيّة حيث توازي ثروته أو تكاد جباية الدّولة وتعود بالنّفع العميم والخير العظيم على البلاد وأهلها..فإذا أضفنا إلى كلّ هذا استقامته وتقواه وغيرته الشّديدة على الإسلام والمسلمين والتفاف النّاس حوله وتعلّقهم به ،فإنّه يصبح مرشّحا بقوّة لأن يكون مظنّة الوقوف ضدّ مخطّطات اللّوبيّ الاستعماري الماسوني الذي ينخر الإيالة من الدّاخل ،ودونكم التّفاصيل..

أبو المحاسن والخيرات

ليوسف صاحب الطّابع خلّتان معدومتان من الوسط السّياسيّ للإيالة التونسيّة آنذاك الذي جرّ البلاد إلى الوراء ومهّد الطّريق للاستعمار: أولاهما أنّه كان ديّنا خيّرا وصفه صاحب الإتحاف فقال (كان حسنة من حسنات الدّهر وبابا من أبواب الخير تقيّا عفيفا خيّرا مترفّعا محافظا على النّوافل والأذكار عالي الهمّة أبيّ النّفس كريم الطّبع يحبّ العلماء والصّالحين)..وقد تُرجمت هذه الصّفات على أرض الواقع بما عاد بالنّفع العميم على الإيالة وسكّانها ،فقد أنفق صاحب الطّابع ثروته أو كاد على أبواب الخير والبرّ والإحسان :ومن مآثره الجامع المعروف باسمه في الحلفاوين وملحقاته (كتّاب ـ ميضاة ـ مدرسة ـ خزائن كتب..) وكلّ ما يحيط به (أسواق ـ مخازن ـ وكالة ـ حمّام ـ تكيّة..) وقد حبّس عليه الأوقاف وأجرى الأموال على القائمين عليه ومشائخ دروسه وطلبته..كما أعاد بناء جامع العبيدي بالزّاوية البكريّة وجامع السّبخة بالمحمّديّة وأضاف إليهما المئذنة والكتّاب وحبّس عليهما ،ورمّم سائر ما تداعى من كتاتيب العاصمة وخصّ مشائخها وصبيانها بالأعطيات، وله قنطرة على وادي مجردة وبرج بباب الخضراء عامر بالمدافع ومبان بحمّام قربص وحبس على مارستان المرضى بصفاقس وآخر على ختم القرآن الكريم بجامع الزّيتونة كلّ يوم..كما اعتنى بتوفير مياه الشّراب بالعاصمة فبنى السّقايات بباب عليوة وباب سيدي عبد السّلام والحلفاوين وسيدي بوسعيد وجبل المنار، وقد حبّس عليها كلّها أوقافا نافعة.. وكان يبعث زكاة أمواله سرّا للعلماء ومنهم الشّيخ إبراهيم الرّياحي، وكان كثير الصّدقة لاسيّما في رمضان ومواسم الأعياد وعاشوراء، وله عناية خاصّة بفكّ ديون الغارمين وإقراض النّاس ترغيبا لهم في العمل.. فلا عجب أن أكسبه هذا النّبع من الخيريّة الفيّاض الصّيت الحسن وحبّ النّاس وأثار عليه في المقابل الحقد الماسونيّ الصليبيّ المبثوث في حاشية الباي والمكلّف بمهمّة إنهاك الإيالة وجعلها لقمة سائغة للاستعمار..

النّاصح الأمين

ثاني الخلال التي تفرّد بها صاحب الطّابع ودقّت آخر المسامير في نعشه هي صدقه وأمانته وإخلاصه في النّصيحة وغيرته على الإيالة وأهلها :فقد كان كما وصفه ابن أبي الضّياف (ثابة القدم في المواقف الحربيّة ذا سياسة وأخلاق لا تصلح إلاّ للرّياسة، وقور المجلس لا يشوبه كبر ولا عجب ممزوج الدّم بحبّ البلاد كلف البال بما ينفعها غيورا على خدمة سيّده آية الله في الوفاء والإخلاص وصدق النّصيحة حتّى أنّه كان يخاشن سيّده في ذلك بما لا يسوّغه إلاّ فرط المحبّة الصّافية ،فيردّ عليه :يا يوسف لا يتحمّلك أحد غيري ولا تعيش أربعة أشهر بعدي).. فلا عجب أن حاز ثقة الباي وأضحى من أخصّ خواصّه وانفرد معه بشؤون الدّولة يسيّرها بحكمة حتّى تبوّأ المناصب الرّفيعة (فجال في ميادين السّفارة للدّولة العليّة وقاد الجنود وخفقت عليه رايات البنود وأتيح له النّصر وبسياسته الرّشيدة كفى الله المؤمنين شرّ القتال)..وإنّ شخصيّة بهذه المواصفات النّموذجيّة عقائديّا وسياسيّا وبهذه المكانة العليّة لدى هرم السّلطة وسواد النّاس لا يمكن أن تُقبل في وسط سياسيّ مصنوع على أعين الكافر المستعمر يؤثّثه المماليك الأوروبيّون المشكوك في إسلامهم وينخره الفساد والرّشوة والمحسوبيّة والاختلاس وأكل أموال النّاس بالباطل ،ويرتع فيه الجواسيس والعملاء والدّونمة واليهود وصنائع المحافل الماسونيّة.. فقد كانت الأجواء السياسيّة الدوليّة مطلع القرن 19م تدفع بقوّة نحو مزيد إضعاف الرّجل المريض حتّى تتمكّن منه العلّة فيتيسّر الإجهاز عليه واقتسام تركته ،لذلك حرص الكافر المستعمر على تنقية بطانة الحكّام وأعوانهم من كلّ من يُشتمّ منه رائحة الإسلام والإخلاص والإصلاح ،وجعلها مرتعا لأمثال اللصّ مصطفى خزندار واللّوطي مصطفى بن إسماعيل ومن لفّ لفّهما حتّى تينع الثّمرة ويحين قطافها.. فكان منطقيّا أن يوضع المصلح أبو المحاسن على رأس قائمة الاغتيالات لفرقة الحشّاشين في نسختها الماسونيّة الاستعماريّة..

الجريمة النّكراء

لمّا دالت دولة حمّودة باشا وآل الأمر إلى محمود باي قرّب صاحب الطّابع إليه واستوزره حتّى ينتفع بحكمته، فسار معه أبو المحاسن سيرته المعهودة في النّصح والإرشاد والإخلاص والصّدق ،فأشار عليه باستبعاد من ثاروا معه على خلفه عثمان باي ـ ومنهم العربي زرّوق ـ حتّى لا يتجاسروا عليه وعلى منصبه.. كما أشار عليه بإعفاء أخيه إسماعيل من خطّة (باي الأمحال) وجمع المجبى لأنّه مستهتر لا وقار له ولا يبالي بمقام الدّولة ويُخشى عليه من بأس العربان ،وهي نصائح ثمينة تشي ببعد نظر الرّجل وابتغائه صالح البلاد والعباد وقد أخذ بها محمود باي ،لكنّها أثارت عليه العائلة المالكة وبطانتها ،فتضافر بذلك على صاحب الطّابع الحسد والحقد والمكر الاستعماريّ الذي اهتبل الفرصة للتخلّص منه.. تولّى العربي زرّوق كبر الجريمة فاتّهم صاحب الطّابع بالتّآمر على قتل الباي وابنيه وأخيه ورشى من ساندوه في ذلك وشهد به، ومازالوا بالباي يوغرون صدره عليه حتّى أمر بإحضاره ليلة الإثنين 23/01/1815م لاستنطاقه، لكنّ الرّبانية لم يتركوا له تلك الفرصة فطعنوه قبل أن يمثل بين يديه كما جاء في الإتحاف (واعتورته السّيوف فخرّ مناديا «يا أهل بدر» وأصبحت أشلاؤه ملقاة بين جامعه وسبّالته, وعاثت أيدي السّفلة واليهود في بدنه المكرّم وجرّوه مثل جيف الدّواب إلى الكنيسة وعبثوا به فقطعوا عورته وشووا من لحمه ولم يجد غاسله ما يغسّل فصبّ الماء على لحم مبدّد بدم).

فمن يجرؤ على مثل هذا التّمثيل الشّنيع بأبي المحاسن والخيرات بهذا الكمّ من الحقد غير اليهود والماسون وأعوان الاستعمار..؟؟

جريدة الراية:

توصيات المؤتمر الجامع لزعماء القبائل في السودان

أقام حزب التحرير/ ولاية السودان مؤتمراً جامعاً لزعماء القبائل، والقيادات، والعلماء في شرق السودان بمدينة القضارف؛ وذلك يوم السبت الماضي السادس من ربيع الآخر 1442هـ، الموافق 2020/11/21م، وقد قُدّمت في هذا المؤتمر الجامع أربع أوراق، ثم فتح الباب لمداخلات السادة حضور المؤتمر. هذا وقد أصدر الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل) الناطق الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان بيانا صحفيا عدد فيه حضرته توصيات المؤتمر والتي كانت على النحو التالي:

-1 العقيدة الإسلامية هي أساس الحياة، وعلى أساسها، وما ينبثق عنها من أحكام هي وحدها التي يجب أن يحتكم إليها الناس عند حل المنازعات بينهم، استجابة لأمر الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

-2 إن وجود الناس في قبائل مختلفة هو آية من آيات الله، للتعارف وصلة الأرحام، يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.

-3 العمل على إنهاء فكرة التكتلات على الأساس القبلي أو الجهوي ومحاربة المطالبة بالسلطة والثروة على أساس القبيلة والجهة، وعلى القادة والزعماء قيادة الناس إلى الخير، ليكونوا قادة ربانيين، كما كان قادة وزعماء القبائل في صدرنا الأول. ولنا في أبي ذر الغفاري وسعد بن معاذ وغيرهما من السلف الصالح رضي الله عنهم القدوة والمثال الحسنين.

-4 نظام الحكم في الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة هو وحده النظام الذي يضمن إشباع الحاجات الأساسية للرعية فرداً فرداً؛ من مأكل وملبس ومسكن، كما يضمن للمجتمع الأمن والتطبيب والتعليم، ويسعى لتوفير الكماليات ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، مما يوفر الحياة الآمنة المطمئنة للجميع.

-5 الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، هي الدولة الوحيدة التي تستطيع صهر القبائل والشعوب والأمم في بوتقة واحدة، هكذا فعلت في الماضي فكان العربي، والفارسي، والتركي، والكردي، وغيرهم، إخواناً متحابين، تجمعهم لا إله إلا الله، وترعى شؤونهم بأحكام رب العالمين، واليوم عندما تقوم الخلافة قريبا بإذن الله سبحانه فستكون قادرة على فعل ذلك، حتى يتحقق الاعتصام بحبل الله المتين، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

-6 الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فرض على المسلمين العمل لإعادتها، فيجب على الجميع العمل من أجل استئناف الحياة الإسلامية، بالعمل لإعادتها خلافة راشدة على منهاج النبوة، والحافز على ذلك أنها وعد الله تعالى القائل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ وهي كذلك بشرى النبي ﷺ القائل: «... ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

-7 يملك السودان من الثروات ما يجعل أهله أغنياء، ولكن للأسف لا يفكر الساسة إلا داخل صندوق النظام الرأسمالي، مما يجعل ثروات السودان نهباً للكافر المستعمر، ولن يدير هذه الثروات لمصلحة أهل السودان إلا دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

-8 التذكير بحرمة الأموال والأعراض والدماء وبخاصة دم المسلم، وعلى زعماء القبائل والقيادات العمل على توعية أتباعهم وتذكيرهم بقول الله عز وجل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾، وقول الرسول ﷺ: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» وقوله ﷺ: «لَوْ أَجْمَعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، لَأَكَبَّهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ»، وقوله ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ».

-9 أوصى المؤتمرون على إقامة حكم الشرع؛ بالقصاص من الذين سفكوا الدماء بالباطل، وبجبر الضرر للذين أصيبوا في أموالهم، أو في مساكنهم أو غير ذلك.

هذا ونسأل الله تعالى أن تجد توصيات هذا المؤتمر عند زعماء القبائل، والقيادات، والعلماء في السودان خاصة، وعند أهل السودان عامة آذانا صاغية، وقلوبا واعية؛ فتجتمع قلوبهم على قلب رجل واحد فينفذون توصياته الخيرة، ومن ثم يضعون أيديهم في يد حزب التحرير لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة،

قوة المسلمين وضعف الغرب

محمد دردة

كلما نادينا بإقامة الخلافة وبتطبيق شرع الله يظهر لنا أشخاص من بني جلدتنا ومن يتكلمون بألسنتنا يردون علينا بالقول: إن الغرب الكافر قوي جدا، وما إن تعلنوا الخلافة حتى تقوم الدول كلها بمهاجمتكم ولن تقوم لكم قائمة.

نعم هكذا يقولون! وقولهم هذا نابع عن ضعفهم وعدم معرفتهم لعدوهم بشكل صحيح ودقيق وتغييب فكرة أن النصر بيد الله.

نقول إن الله سبحانه وتعالى قد وعدنا بالنصر، والنصر آت إن شاء الله تعالى، وهذا أمر حتمي بالنسبة لنا ويجب أن يكون حتميا بالنسبة لكل مسلم أن الرزق والنصر والموت و... بيد الله سبحانه وتعالى [وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ]. صحيح أن النصر بيد الله سبحانه وتعالى لكن هذا لا يعني عدم الأخذ بالأسباب وعدم دراسة واقع العدو جيدا.

نحن نقول إن الفكرة التي يحملها الغرب هي التي ستقتله إن شاء الله؛ فالغرب لا يحمل رابطة صحيحة تربط الناس ببعضهم بشكل صحيح؛ فالرابطة التي تربط المجتمع الغربي والسياسة القائمة الآن بين الدول هي الرابطة المصلحية، فالمصلحة هي أساس الحياة عندهم، بل وجهة نظرهم في الحياة هي نظرة مادية ومنفعية.

فبالتالي لم يكن مستغربا مثلا عندما رأينا ألمانيا وقفت في جانب الخلافة العثمانية التي تخالفها في العقيدة في الحرب العالمية الأولى، وضد من؟ ضد إخوانها في العقيدة إن صح التعبير، لأن الأساس عند الدول الغربية هو المنفعة والمصلحة، فإن رأت مصلحتها مع عدوها تقف معه بلا إشكال!

ولا بأس إذا عرضنا مثالا حيا وهو واقع المقاطعة، فلماذا تكاتف المسلمون لمقاطعة فرنسا؟ لأن الرابطة التي تربط المسلمين ببعضهم هي رابطة العقيدة الإسلامية ووجهة نظرهم في الحياة هي الحلال والحرام لا المصلحة ولا المنفعة؛ ولأجل هذا لم يكن مستغربا أن نرى الغني والفقير والضعيف والقوي والأبيض والأسود والعربي والأعجمي قد تكاتفوا سويا لمقاطعة فرنسا بالرغم من وجود الدول العميلة وبالرغم من وجود حكام عملاء، لكن بفضل الله تعالى الأمة لم تلتفت لحكامها بل تمسكت بدينها ونصرته ولله الحمد والمنة.

وبعد كل هذا نقول لأصحاب القلوب الضعيفة أن يتقوا الله في طرحهم. [أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ].

أخبار متفرقة

قطر تنشئ رابطة دولية لفقهاء القانون الدستوري وتسند رئاستها للرئيس التونسي

قام الرئيس التونسي قيس بن سعيد بزيارة لقطر بين يومي 14 و16/11/2020 وتباحث مع أميرها توثيق العلاقات بين الطرفين إذ أكدا استمرار التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ، وموضوع ليبيا والمفاوضات الليبية التي جرت في تونس ، وقدم لمحة عن الدستور التونسي وظروف صياغته والذي شارك خبراء من الغرب الاستعماري بصياغته وباركت به الدول الغربية. وقد أعلن عن إنشاء الرابطة الدولية لفقهاء القانون الدستوري وإسناد رئاستها للرئيس التونسي قيس بن سعيد على أن تعقد هذه الرابطة مؤتمرها السنوي الأول في تونس في شهر تشرين الثاني من العام القادم. علما أنه يتم صياغة الدساتير في البلاد الإسلامية حسب الدساتير الغربية وأسسها العلمانية والديمقراطية والحريات العامة، وبعيدا عن المصادر الشرعية الإسلامية؛ القرآن والسنة. وقد صاغ حزب التحرير دستورا إسلاميا مستنبطا من القرآن والسنة وبين الأسباب الموجبة لكل مادة، وهو جاهز للتطبيق، ويعرضه على المسلمين ويدعوهم لتطبيقه ونقض الدساتير التي وضعتها تلك الأنظمة لمخالفتها للإسلام.

البنك المركزي التركي يعلن عن رفع النسبة الربوية لإنقاذ الليرة

أعلن البنك المركزي التركي يوم 19/11/2020 عن رفع قيمة النسبة الربوية من ٪10,25 إلى ٪15 على عمليات إعادة الشراء (الريبو) لأجل أسبوع. وأوضح بيان البنك أن هذه الخطوة تهدف «لإعادة تأسيس عملية خفض التضخم ودعم استقرار الليرة»، وإنه «سيحقق هدفه الرئيسي في الحفاظ على استقرار الأسعار واستمراريته من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والقدرة على التنبؤ والمساءلة». (الأناضول 19/11/2020)

وقال الرئيس التركي أردوغان تعليقا على رفع النسبة الربوية «إننا ندرك أنه لا بد من شرب بعض العلاجات المُرّة في هذه المرحلة.. فإنه يجب أن نخرج تركيا من دوامة الفائدة الربوية والتضخم وسعر صرف العملة».

علما أن أردوغان طلب من البنك المركزي عام 2018 رفع النسبة الربوية حتى بلغت ٪24 لمنع انهيار العملة حيث فقدت أكثر من ٪40 من قيمتها في تلك السنة، فوقف انهيار العملة ليستقر نسبيا، وبدأ البنك المركزي يخفض قيمة النسبة الربوية حتى وصلت ٪10,25، فانهارت العملة من جديد، إلى أن اضطر البنك المركزي إلى رفع النسبة الربوية إلى ٪15 ليوقف انهيار العملة. والغرض من ذلك هو أن يشجع المستثمرين على وضع أموالهم في البنوك ليستثمروها بالربا، ومن شأن ذلك أن يقلل من حركة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي بسبب أن المقترضين للقيام بمشاريع على الأرض سيتصادمون مع ربا مرتفع مما يزيد من المصاريف ويقلل من أرباحهم. ولذلك قال أردوغان إن خطوته هذه لتشجيع المستثمرين الأجانب بأن يضعوا أموالهم في البنوك فيكسبوا من وراء الربا، ولكن الاقتصاد الداخلي لا يتقدم، فسوف تتوقف المشاريع وتقل عمليات البيع والشراء وتزيد البطالة. ولهذا فإن أزمة تركيا الاقتصادية عميقة جدا وخاصة أن المديونية الخارجية تتعدى 560 مليار دولار وتسدد بالعملات الأجنبية وليس بالليرة التركية. ولن ينقذها سوى التخلي عن تطبيق النظام الرأسمالي، وتطبيق النظام الاقتصادي في الإسلام حيث يعالج موضوع العملة والبطالة والتضخم ويحرم الربا ويمنع الاستثمار الأجنبي ويوزع الثروات ويرفع مستوى الاقتصاد إلى درجات عليا.

أردوغان: نريد توطيد علاقتنا بأمريكا وأوروبا وليس لنا مكان آخر

قال الرئيس التركي أردوغان إن بلاده عازمة على تبوؤ مكانة مرموقة في عالم ما بعد جائحة كورونا، مضيفا أن أنقرة ترغب بتوطيد علاقاتها مع واشنطن لحل القضايا الإقليمية. ويأتي ذلك بعد طعم النفوذ الذي أحسه أردوغان نتيجة التدخل الأخير في سوريا وليبيا وكاراباخ في القفقاز، وكل ذلك بالتنسيق مع أمريكا. وتابع «نرغب في استثمار تحالفنا الوثيق مع أمريكا بشكل فعال لحل كافة القضايا الإقليمية والعالمية».

وبشأن موضوع العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، قال أردوغان «نرى أنفسنا في أوروبا وليس في مكان آخر، ونهدف إلى بناء مستقبلنا معها». وبذلك ينفي أردوغان كل الأوهام التي تشكلت عند البعض بأنه إنما يسعى للقيادة في المنطقة الإسلامية.

وشدد على أنه ليس لتركيا مشكلة مع أي دولة أو مؤسسة لا يمكن حلها من خلال الحوار والدبلوماسية، قائلا في السياق ذاته إن على الاتحاد الأوروبي ألا يتحول إلى أداة تعادي بلاده. وتأتي رسالة أردوغان في وقت يتوقع أن يقرر فيه قادة الاتحاد الأوروبي - خلال قمة في كانون الأول/ديسمبر المقبل - إن كانوا سيفرضون مزيدا من العقوبات على تركيا على خلفية تحركاتها الأخيرة. لذلك ترى أردوغان يتودد لأوروبا وينفي أية مزاعم عن توجهه صوب البلاد الإسلامية، تلك المزاعم التي يلصقها به بعض السذج من المسلمين من باب الأمل.

مجلس النواب الأمريكي يشرعن قوانين تتعلق بليبيا لتأمين بسط النفوذ الأمريكي

أقر مجلس النواب الأمريكي مشروع «قانون دعم الاستقرار في ليبيا». وينص على إعداد قائمة بأسماء المخترقين للقانون الدولي ولحقوق الإنسان في ليبيا من كل الأطراف في مدة أقصاها 180 يوما من تاريخ إصداره. كما يقضي بفرض حزمة من العقوبات ضد من ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم مالية أو ساهموا في تسهيل التدخلات الإقليمية أو شاركوا في غسيل الأموال وتهريب وبيع النفط خارج المؤسسات. ويذكّر القانون بأهمية المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة بشأن ليبيا ويدعو الرئيس إلى فرض عقوبات على أي جهة أجنبية تعرقل الحل السياسي. ويدعو المشروع لفرض عقوبات على أي شخص أو جهة تستغل بشكل غير مشروع موارد النفط أو المؤسسات المالية الليبية، هذا إلى جانب التشديد على محاسبة المتواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان. (سكاي نيوز 19/11/2020). ويشدد المشروع على ضرورة إنجاح الحل السياسي في ليبيا، وفرض عقوبات على كل من يعرقل هذا المسعى. ويحتاج القانون إلى مصادقة مجلس الشيوخ وتوقيع الرئيس الأمريكي. إن هذا تدخل أمريكي سافر في الشأن الليبي، وبجانب ستيفاني وليامز الدبلوماسية الأمريكية التي تعمل باسم المبعوثة الأممية بالإنابة، وقد هددت المعرقلين للقرارات والاتفاقات بالعقوبات، ومن هذه القرارات إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في 24/12/2021. مما يدل على أن أمريكا تقف وراء الحوارات التي تجريها وليامز والقرارات التي تتخذها من أجل بسط نفوذها. علما أن الصراع في ليبيا لا يجري بين الأمة والمستعمرين، بل يجري بين المستعمرين أنفسهم؛ أمريكا من جانب وتستخدم تركيا وروسيا ومصر والأدوات المحلية لتنفيذ سياساتها هناك، ومن جانب آخر بريطانيا خاصة وأوروبا عامة التي تستخدم قطر والإمارات وتونس والجزائر والمغرب وأدوات محلية أيضا، وقد عقدت بريطانيا حوارات في مدينة بوزنيقة بالمغرب لإخراج اتفاقات واتخاذ قرارات بالشأن الليبي فقامت أمريكا وعقدت حوارات موازية. وتتمزق البلد وتهدر الأموال والأرواح بسبب تبعية القوى المحلية لهذه القوة الدولية أو تلك المتصارعة على بلادهم ونهب ثرواتهم.

أمريكا تضغط على باكستان للاعتراف بكيان يهود

الفجر الباكستانية - قال رئيس الوزراء عمران خان إن بلاده تواجه ضغوطا كبيرة من الولايات المتحدة للاعتراف بكيان يهود، خاصة في أعقاب اتفاقيات التطبيع بين عدة دول عربية وتل أبيب، لكن هذا لن يكون ممكنا «ما لم تكن هناك تسوية عادلة، بحيث ترضي فلسطين». نُقل عن رئيس الوزراء الإدلاء بهذه التصريحات على موقع ميدل إيستآي - وهو بوابة تركز على المنطقة - في تقرير نُشر يوم الاثنين. وقال الموقع إن السيد خان أدلى بهذه التصريحات «الأسبوع الماضي» وهو يتحدث إلى «وسائل الإعلام المحلية».

ونقل الموقع عن رئيس الوزراء قوله إن الضغط للاعتراف بكيان يهود كان «استثنائيا خلال فترة ترامب». وبدا رئيس الوزراء مراوغا عند سؤاله عما إذا كانت أي بلاد إسلامية تمارس ضغوطا مماثلة على باكستان، قائلا «هناك أشياء لا يمكننا قولها. لدينا علاقات جيدة معهم».

روسيا تتملق في القفقاز لإنقاذ أرمينيا من هزيمة كاملة

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن تطابق مواقف روسيا وأذربيجان تجاه تسوية النزاع في إقليم قره باغ. وفي مؤتمر صحفي عقد مساء اليوم السبت عقب لقاء جمعه في باكو مع رئيس أذربيجان إلهام علييف قال لافروف، إن الأخير ركز على ضرورة التنفيذ المتواصل والنزيه لجميع بنود البيان الذي تبنته روسيا وأذربيجان وأرمينيا لوقف الحرب في قره باغ.

وتابع: «تتطابق مواقفنا كذلك تجاه ضرورة تهيئة الظروف لإعادة السلم الديني والعرقي والتعايش والمصالحة» في قره باغ.

كما عبر وزير الخارجية الروسي عن ثقته بأن محاولات بعض الأطراف للتشكيك في البيان الثلاثي قد باءت بالفشل، مشيرا إلى أن روسيا وفرنسا والولايات المتحدة بصفتها الدول الرئيسة في مجموعة مينسك «أشارت مرارا إلى ضرورة حل مشكلة قره باغ بناء على المبادئ التي يتم تطبيقها في الوقت الراهن في إطار البيان الثلاثي».

يأتي ذلك بعد إعلان الرئيس الروسي التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا في 10 نوفمبر 2020 وتسليم أرمينيا المناطق المحتلة من أذربيجان، لكن روسيا وضمن الاتفاق قد أرسلت قوات كبيرة للمنطقة تحت اسم ضمان وقف إطلاق النار، ثم طلبت من أذربيجان تأجيل تسليم منطقة كليبجار تحت ذريعة الأحوال الجوية، ثم ثارت أنباء كثيرة عن انقسام الأرمن حول الاتفاق ومحاولة انقلاب في يرفان عاصمة أرمينيا ما يضع الاتفاق الروسي تحت الشك، فيما لا يمكن لأذربيجان مواصلة القتال بسبب وجود القوات الروسية داخل قره باغ اليوم.

النظرة الإسلامية لمفهوم المواطنة

من كلمة حزب التحرير المقدمة إلى مؤتمر «المواطنة في العالم العربي والإسلامي: واقع وتحديات»

المنعقد في بيروت في 2015/12/10م

المهندس عثمان محمد بخاش
مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

السياق التاريخي لمفهوم المواطنة

لعل المواجهة الفكرية بين الأمة الإسلامية والحضارة الغربية كانت، ولا تزال، أخطر المواجهات التي واجهتها الأمة. من هنا فإنّ إقصاء الإسلام عن الحياة، وتدجين المسلمين في بوتقة نظم وقوانين ومفاهيم غير إسلامية، لم يكن ليتم بيسر وسهولة، وإنما تطلّب جهودًا حثيثة، استغرقت عقوداً من الزمن، وعلى عدة أصعدة: ثقافية وفكرية وسياسية وعسكرية واقتصادية... وقد عملت الدول الغربية على الترويج في أوساط المسلمين، وخاصة النخبة المثقفة منهم، لمقولات ومفاهيم الفكر السياسي الغربي القائم على مفهوم الدولة الوطنية القائمة على النظم الوضعية. وقد دارت هذه العملية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، في بلاد المسلمين عبر مؤسسات الإرساليات والكليات والمعاهد التي زرعت في بيروت والقاهرة والاسكندرية واسطنبول وسواها، كما دارت عبر استقطاب وكسب أبناء المسلمين، والنصارى، الذين وفدوا إلى الغرب لمتابعة تحصيلهم العلمي في جامعاته ومعاهده. ونحن نجد أن الدعوة إلى الوطنية هي دعوة مستوردة، وفدت إلى بلاد المسلمين من الغرب؛ والباحث عن مفهوم «الوطنية» لا يجد له تاريخا ولا تأصيلا في الفكر الإسلامي ولا في تاريخ المسلمين.

تحديد واقع مصطلح المواطنة

يقول صاحب القاموس المحيط عن المعنى اللغوي لكلمة وطن: «منزل الإقامة ومربط البقر والغنم، الجمع أوطان، ووطن به يطن وأوطن: أقام»([2]). وجاء في لسان العرب «الوَطَنُ المَنْزِلُ تقيم به وهو مَوْطِنُ الإنسان ومحله... والجمع أوطان، وأوطانُ الغنم والبقر مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها»([3])، والإقامة قد تكون في قرية أو مدينة وبذلك تصلح المدينة أو القرية لأن تكون وطنا. إذن فإن أوسع مدلول لكلمة وطن هو القرية أو المدينة التي يعيش فيها الإنسان، أما سائر المدن والقرى فهي كلها بالنسبة له سواء، لا فرق بين مدينة أو قرية ضمن ولايته أو إمارته أو دولته وبين أخرى تقع خارجها، فكلها سواء من حيث إنه لا يستوطنها. فالمقيم في بيروت مثلا قد يتعلق قلبه ببيروت لأنه عاش فيها واستوطنها واعتاد عليها، إلا أنه لا فرق بالنسبة له بين طرابلس الشام ودمشق أو بين صيدا والإسكندرية أو بين بعلبك وبغداد، من حيث إنها كلها مدن لا يستوطنها.([4])

ومع أنه «لا يوجد مصطلح مستقل في اللغة العربية يشير إلى مفهوم المواطنة»([5]) فقد قام الشيخ رفاعة الطهطاوي بطرح فكرة «الوطن» لأول مرة في التداول في العالم الإسلامي بعد أن عاش خمس سنوات في باريس (1831-1826م) عاصر فيها السجالات والطروحات الفكرية السياسية التي كانت تعصف بالمجتمع الفرنسي يومذاك، فوقع من حيث يدري أو لا يدري تحت تأثير ما عايشه من نظرة غربية حملها معه ليبشر بها في مصر إثر عودته. «فللمرة الأولى في البيئة الإسلامية نجد كلاماً عن الوطن والوطنية وحب الوطن بالمعنى القومي الحديث في أوروبا[6] الذي يقوم على التعصب لمساحة محدودة من الأرض، يراد اتخاذها وحدة وجودية، يرتبط تاريخها القديم بتاريخها المعاصر ليكوّنا وحدة متكاملة، ذات شخصية مستقلة، تميزها عن غيرها من بلاد المسلمين وغير المسلمين. وللمرة الأولى نجد اهتماماً بالتاريخ القديم يوجّه لتدعيم هذا المفهوم الوطني الجديد.»([7])

إن المواطنة بمفهومها المعاصر تعني المساواة بين المواطنين في حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية، وهي حقوق قد أصبحت في العالم الديمقراطي حقوقًا دستورية، بمعنى أن قانون الدولة الأساسي أو دستورها يضمنها ويحميها. وهذا المفهوم المعاصر للمواطنة مفهوم علماني نشأ تاريخيا في أوروبا في معارضة مفهوم الدولة المسيحية للمواطنة.([8])

وفي سبيل تقوية السلطة الوطنية وجعلها محور ولاء المواطن عمدت السلطات الوطنية إلى صياغة ثقافة وطنية تقوم على بعث الأمجاد الوطنية المستمد من التاريخ الثقافي والفكري والسياسي للوطن، كما عمدت إلى صناعة «رموز» وطنية بدءًا من العلم الوطني والنشيد الوطني، إلى نصب تماثيل لشخصيات بارزة في ميادين الفكر والسياسة، وغير ذلك.([9])

والدولة القومية هي التنظيم السياسي للأمة القومية التي تضم جماعة تشترك في خبرة تاريخية مشتركة وتتطلع إلى العيش المشترك كوحدة مستقلة عن غيرها، بغض النظر عن شكل حكومتها أو نظامها السياسي، وتفتخر الأمة القومية بتراثها التاريخي وثقافتها القومية، وتمجّد «الأمة» وتقدّسها. يقول ساطع الحصري «إن أسّ الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو وحدة اللغة ووحدة التاريخ»، ولذلك «لا الدين ولا الدولة ولا الحياة الاقتصادية تدخل بين مقومات الأمة الأساسية».([10])

والتاريخ الحديث مليء بالصراعات والحروب الدموية التي أهلكت الحرث والنسل في سبيل المصالح الوطنية.

وغني عن القول إن الاستعمار الأوروبي كان وراء هدم دولة الخلافة بعد أن نجح في إثارة النعرات القومية بين المسلمين من ترك وعرب، وحرك بعض العرب الطامعين في كراسي الحكم للثورة ضد الخلافة العثمانية، ولما قضت بريطانيا وطرها من الشريف حسين الذي أعلن الثورة على الخلافة العثمانية ألقت به مهملا في المنفى، ثم عمدت إلى إشراك فرنسا في تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو في تقسيم المنطقة إلى دويلات هزيلة تقوم على فكرة «الدولة الوطنية» بما يقتضي ذلك من صناعة «هويات» مصطنعة لتبرر الخلافات وتؤجج الأحقاد والكراهية بين من كانوا حتى الأمس القريب أبناء أمة واحدة ضاربة الجذور في التاريخ. فرسم الحدود الوهمية لما سمي بالحدود كانت ولا تزال سببا دائما لتأجيج الصراع وسفك الدماء بين أبناء الأمة الواحدة، حتى إن العائلة نفسها والقبيلة الواحدة قسمت بفعل هذا التقسيم المصطنع فأصبح أفرادها «ينتمون» إلى أوطان فرضت عليهم بقوة الحديد والنار، وتحت شعار الوطنية المفروض أصبح فرضًا على السوري مقاتلة جاره الأردني أو على المصري قصف جاره الليبي وهكذا... وهكذا صارت «الأوطان» مقدسةً بينما حفنة من الحكام العابثين الذين يدينون بكراسي الحكم لأرباب نعمتهم في الدول الغربية يستبيحون البلاد والعباد التي جُعلت نهبًا لشركات الاستعمار الغربية، بينما تقوم النظم البوليسية بقمع كل دعوة شريفة تهدف إلى استعادة وحدة الأمة وعزتها وقوتها. وفوق هذا وذاك اصطنعت «جامعة الدول العربية» لتكريس هذه التجزئة بحجة حماية السيادة الزائفة للكيانات الوطنية، بينما صاحب القرار والسلطان هم قادة الاستعمار الغربي. هكذا يتبين أن مصطلح «الوطن» و«الدولة المستقلة ذات السيادة الوطنية» هي من أهم أدوات الغزو الفكري الغربي، الذي استخدم بعض النصارى وبعض أبناء المسلمين مطيةً لترويج سموم الحضارة الغربية، وإضفاء المشروعية على الأوضاع التي فرضها المستعمر، بغية الحيلولة دون عودة وحدة المسلمين تحت ظل الدولة الإسلامية الجامعة كما كان الحال منذ عهد النبوة.

أما الإسلام فينظر إلى الناس نظرة إنسانية فالله سبحانه خلق الناس جميعا، كما جاء في الحديث الشريف «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى». ومع أن الإسلام وجه دعوة صريحة إلى جميع الناس ليعتنقوه ويؤمنوا بالله وحده وبمحمد رسولا ويسلموا أمورهم بطاعة أوامر الخالق ونواهيه، إلا أنه لم يكره أحدًا على تغيير دينه [لا إكراه في الدين] [وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر]، فاعتناق العقيدة فعل طوعي لا ينطلق إلا من أعماق الوجدان الشخصي والقناعة الفكرية عنده، وليس لإنسان على وجه البسيطة أن يُكره شخصا آخر على الخروج من دينه للدخول في الإسلام، بل هو إنسان كرّمه الله بصفة الإنسانية، وأعطاه القدرة على التمسك بضلاله أو اختيار الدخول في دين الله بمحض قناعته، ثم يوم القيامة يوفى كل إنسان جزاء عمله من خير وشر.

و«الإسلام يقر تكوين الأمة، ولكنه يحصر مكوناتها في عناصر «فكرية - عقدية»، وفي أنظمة وتشريعات عملية تنبثق من العناصر الفكرية. وبهذا يناقض المفهوم الغربي القومي للأمة، حيث تؤكد الشريعة الإسلامية أن مكونات الأمة هي العقيدة الإسلامية والمفاهيم التي ترتبط بها، من إيمان بالله ورسوله، وكذلك الأحكام الشرعية التي تنبثق عن العقيدة. ووحدة الأمة ذاتها تتمثل في إقامة الدولة التي تقيم أحكام الشرع.([11])

أما في الحياة الدنيا فالدولة الإسلامية ملزمة بضمان أمن وكرامة كل من يعيش في كنفها لا يضار في نفسه وولده وماله ولا يفتن عن دينه. ولسنا بحاجة للدلالة على أن الواقع المعاش في الشام وسواها في مصر وغيرها واضح في أن غير المسلمين عاشوا آمنين على أنفسهم وأديانهم حتى عهد الاستعمار الحديث الذي عمل على إيقاع الفتنة بين أهل البلد الواحد.

فالفهم السياسي لواقع الأمور يظهر بكل جلاء ووضوح تدخل القادة الغربيين في كل شاردة وواردة في أمور الحكم والاقتصاد سواء في مصر أو السودان أو الشام أو غيرها... ووصل الأمر بالقادة الأمريكان لأن يصرحوا بأن المنظومة التي بنيت على اتفاقية سايكس بيكو قد استنفدت أغراضها وصار لا بد من إعادة صياغة المنطقة من جديد على أساس كيانات قومية عرقية طائفية.[12] ولم تكتف أمريكا بفصل جنوب السودان عنه بل هي تعمل الآن لفصل دارفور وكردفان قبل تفتيت ما تبقى من السودان إلى خمس دويلات.

نعم هناك من يزعم، وهذا زعم كاذب، أن السبيل لحماية الأقليات في المشرق العربي يكون بضمان حقوق جميع «المواطنين» أمام القانون. ويدرجون في روايتهم هذه الحاجة الماسة إلى «العيش المشترك» بين المسلمين وغير المسلمين، يقبل المسلمون بموجبه بالتخلي عن أحكام دينهم التي تنظم شؤون الدولة والمجتمع، ويحتكمون مع النصارى إلى الأنظمة الغربية، ويتم تداول السلطة أو توزيع مناصب الدولة فيما بينهم. ويروّج الداعون إلى مفهوم المواطنة أن الحقوق الوطنية هي الضمانة للعيش المشترك.

ولكن هل لهم أن يجيبوا على السؤال: متى بدأ عيش المسلمين مع غير المسلمين عيشا ملؤه الاستقرار والطمأنينة؟ ألم يبدأ منذ فجر الإسلام؟؟ ألم يحتضن دستور المدينة المنورة (المعروف بوثيقة المدينة وهي التي وقعها رسول الله مع ممثلي القبائل القاطنة في المدينة وجوارها) غير المسلمين من مشركين ويهود وغيرهم؟ بعضهم يغمض عينيه عن حقائق التاريخ الساطعة فيزعم أن عيش المسلمين مع غيرهم بدأ بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى لبنان وسوريا ودخول الاستعمار الإنجليزي في العراق، وما هذا القول السخيف إلا كمن يريد تغطية الشمس بغربال. لا بل إن عيش المسلمين مع غير المسلمين لم يصل إلى درجة التناحر وفقدان الاستقرار والطمأنينة إلا في ظل الدول الحديثة التي تُسمى بالدول الوطنية والتي أنشأتها الدول الغربية الاستعمارية بعد هدم دولة الخلافة الإسلامية.

نعم نحن ندرك أن خلفية هذه الدعوة إلى الكيانات الوطنية التي صنعها الاستعمار تكمن في مطامع بعض رجال السياسة والفكر إلى لعاعة من الدنيا من منصب أو كرسي أو منفعة مادية يرميها لهم حكام الغرب، وبعضهم ينطلق من قناعة فكرية بأن العلمانية هي الحل الصحيح وأنه لا بد من بناء الأوطان على أساس فصل الدين عن الحياة، في استنساخ صارخ للتجربة الغربية في الصراع الدامي الذي دار بين سلطات الكنيسة ورجالات الحكم. وقد ذهب بعض المقلدين للفكر الغربي إلى القول إنّ «الدولة الوطنية إما أن تكون علمانية وإما لا تكون دولة وطنية، بل لا تكون دولة... فإنّ علمانية الدولة تتأسس على مبدأ الإنسان وعلى مبدأ المواطنة، وهما مبدآن حاكمان على الدولة الوطنية»([13]). وهذا ما يفضح التناقض الحقيقي في دعواهم المشبوهة: فلو أن النصارى، مثلا، طالبوا بتحكيم شريعة المسيح عليه السلام لفهمنا، ولكنهم، إذ يعلمون حق العلم أن النصرانية ليس فيها نظام للحياة، رضوا بأن يُتخذوا مطية في التطاول على الإسلام من قبل المنادين بالعلمانية لفصل الدين عن الحياة العامة، والعلمانية هي نفسها التي أدت إلى الدمار الروحي في الحضارة الغربية وانعدام القيم الروحية والأخلاقية، ثم هم يغيظهم تمسك المسلمين بدينهم، فما بالهم كيف يحكمون؟

نعم هذا قياس مع الفارق، فالشريعة الإسلامية تقوم على الوحي الرباني المبرأ عن الهوى وعن العقول البشرية القاصرة العاجزة. والحاكم والمحكوم يخضعان لحكم الشرع وليس لرغبات بشر يرون في غدهم خلاف ما قرروه بأمسهم، حتى وصل الأمر بهم إلى تزويج الرجل من الرجل، والمرأة من المرأة تحت قبة الكنيسة، والدعوة إلى إباحة الماريغوانا وغير ذلك من الموبقات.

القسم النسائي لحزب التحرير ولاية تونس يطلق حملة لمناهضة انضمام تونس لاتفاقية اسطنبول...

بيان صحفي

الأسرة المسلمة محصّنة لا تحتاج لاتّفاقيات تدّعي الخير وتنشر الخراب

أبرم ما يسمّى بالمجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي اتفاقية عرفت بـ"اتفاقية إسطنبول" وفتح باب التوقيع عليها في 11 أيار/مايو 2011 بإسطنبول، تركيا، مروّجا أنّ هذه الاتفاقية هي اتفاقية مناهضة للعنف ضد المرأة وتهدف إلى منع العنف وحماية الضحايا و"وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب".

وعلى إثر استجابة اللجنة الوزاريّة لمجلس أوروبا مؤخّرا للطّلب الذي تقدّمت به تونس لتوجّه لها الدّعوة للانضمام إلى الاتفاقية، فإنّنا في القسم النّسائي لحزب التّحرير في ولاية تونس:

1- نعلن إطلاقنا حملة بعنوان "الأسرة المسلمة محصّنة لا تحتاج لاتّفاقيات تدّعي الخير وتنشر الخراب"، ضدّ توقيع تونس لاتفاقية إسطنبول.

2- نذكّر أن هذه الاتفاقية هي امتداد لاتفاقيات خراب سابقة مماثلة كـ"سيداو" و"جنيف".

3- نبيّن أنّ خطورة هذه الاتّفاقية تكمن في الالتزام بالتّوقيع على جميع بنودها دون تحفظات بالرّغم من كونها تشمل مجالات جدّ خطيرة وهي كالتّالي:

- دستورية: بإدراجها في الدساتير.

- تشريعية: بإلغائها كل القوانين السابقة المخالفة لها.

- تربوية: إدراج مبادئ الاتفاقية (المتمثلة في المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، والأدوار غير النمطية للجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة القائم على النوع...) في البرامج التعليمية الرسميّة.

4- نعتبر أن التّوقيع على هذه الاتفاقية يعمّق أزمة عدم استقلاليّة القرار السّياسي في بلادنا، وتقنين لتدخّل الأجنبي في الشأن الداخلي للبلاد سيّما أنّ التّوقيع على هذه الاتفاقية سيخوّل لهم مراقبة بلادنا ومحاسبتها على مخالفة أي بند من بنودها، في مسٍّ واضح لسيادة الدولة وإرادة الناس التي أضحت مصادرةً بمقتضى هذه الاتفاقية الباطلة الظالمة الخادمة لمصالح المستعمر.

5- ننبّه لخطورة توقيع هذه الاتفاقية على وحدة واستقرار الأسرة المسلمة التي ستصبح نموذجا للأسرة الغربية المفككة والمشتتة القائمة على معاني المصلحة والحرية المطلقة.

لذا، فإنّنا في القسم النسائي لحزب التحرير في ولاية تونس نعلن أننا سنتصدّى لأيّ محاولة تهدف لتفكيك الأسرة المسلمة وتدميرها. وندعو المسلمين الأحرار للوقوف سدا منيعا أمام تخاذل الدولة التي تتهافت لتوقيع كل اتفاقية مرضية للغرب رغم تعارضها الكلي مع الشريعة الإسلامية.

ونكرّر النداء إلى العقلاء والحكماء والمخلصين من أهل القوّة والمنعة للذود عن أعراضنا وإنقاذ الأسرة المسلمة من براثن العلمانية؛ بإعطاء النصرة لحزب التحرير لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

الناطقة الرسمية للقسم النسائي في حزب التحرير ولاية تونس

الأستاذة حنان الخميري

اتفاقية إسطنبول جريمة في حق الأسرة والمجتمع

الأستاذة سناء الجلالي

اتفاقية إسطنبول غيرها من الاتفاقيات مثل "سيداو" و"منهاج بيجين" وغيرهما، ترفع شعار مناهضة العنف ضد المرأة، والمساواة، والتمكين، حتى تتمكن من تمرير سموم الثقافة الغربية وغرسها في البلاد الإسلامية.

هذه الاتفاقية غيرها يطمح الغرب من خلالها إلى تحقيق مساواة بين البلاد الغربية والإسلامية في تفشي ظاهرة الاغتصاب، وانتشار الشذوذ، وارتفاع عدد حالات العنف والجريمة...

هذه الاتفاقية ما هي إلا وجه آخر للعملة نفسها التي تهدف إلى تخريب النسيج الأسري وهدم المجتمع بنشر الرذيلة والفجور فيه...

اتفاقية جاءت لتكريس مبدأ الحريات المطلقة التي لا تعترف بدين ولا بفطرة، حتى الأعراف والتقاليد تلغيها من الحياة وتحاربها إن لزم الأمر.

فمثلا المادة 12 النقطة 1، تتحدث عن الجندرة وضرورة تغيير الأدوار والقضاء على النمطية في العلاقات، وفي هذا مخالفة صريحة لأحكام الإسلام وضرب صريح لمفهوم الأبوة والأمومة ودعوة للتخلي عن الشكل الطبيعي للأسرة (أم+أب+أبناء).

المادة 1-12 "تتخذ الأطراف التدابير الضرورية للدفع قدماً بالتغيير في أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية عند النساء والرجال من أجل استئصال الآراء المسبقة والعادات والتقاليد وكل ممارسة أخرى قائمة على فكرة دونية المرأة أو على دور نمطي للنساء والرجال".

ما تعمل الاتفاقية على إلغاء مفهوم القوامة والرجولة في المجتمع، فبموجب هذه الاتفاقية مفروض على الرجل أن لا يغار على عرضه وأن لا يدافع عنه أو يحميه، أي يجب أن يتحول إلى ديوث، وهذا موضوع المادة 12 النقطة 5 وكذلك المادة 42 النقطة 1.

المادة 5-12 "تحرص الأطراف على عدم اعتبار الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو "الشرف" مبررا لأعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية".

المادة 1-42 "تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان ألا يتم، خلال الإجراءات الجنائية التي يتم اتخاذها عقب ارتكاب أحد أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، اعتبار الثقافة أو العرف أو الدين أو التقاليد أو "الشرف" مبررا لتلك الأعمال. ويشمل ذلك، خاصة الادعاءات القائلة بأن الضحية ربما تجاوزت المعايير الثقافية والدينية والاجتماعية أو التقاليد والأعراف المتعلقة بالسلوك المناسب".

اتفاقية تساهم في تحديد سياسة البلاد بالتنسيق مع المنظمات الدولية وفقا لمفاهيمها، وهي بذلك تتدخل في جميع مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والتعليم... بما يوافق أفكارها الهادفة لهدم نظام الحياة الطبيعية للبشرية كافة والمعادي للإسلام خاصة.

إن هذه الاتفاقية سابقاتها بمجرد توقيع الدولة عليها تتم مراقبة هذه الأخيرة ومحاسبتها على مدى استجابتها لبنود الاتفاقية. وتتم عملية المراقبة من مختلف هياكل المجتمع المدني وتحت إشراف المفوضية الأممية لحقوق الإنسان.

اتفاقية إسطنبول تعتبر أول أداة ملزمة قانونيا "تطبق إطاراً ونهجاً قانونياً شاملاً لمكافحة العنف ضد المرأة". وبمجرد دخول الأحكام حيز التنفيذ يتوجب على الدولة أن تلتزم قانونيا بالاتفاقية التي صادقت عليها.

أين سيادة الدولة أمام هذه الاتفاقيات التي تتمتع بعلوية على الدستور حيث يفرض على الدولة إدراج هذه الاتفاقيات ضمن دستورها أو سن القوانين والتشريعات التي تضمن تنفيذها؟ هذا مضمون الفصل 1 المادة 1 الفقرة 2 "لتأمين تطبيق الأطراف الفعلي لمقتضيات هذه الاتفاقية، فإنها تحدث آلية خاصة للمتابعة".

إن هذه الاتفاقية تعتمد على منظمات المجتمع المدني لتحقيق غاياتها، فتجعلها شرياناً في الحكم مما يخولها الدخول إلى أروقة الوزارات والبرلمان وقصر الحكومة... وبالتالي التأثير على النخب السياسية والنجاح في تمرير مشاريع الغرب وبرامجه.

الغرب الذي أصبح يعول على هذه المنظمات المشبوهة والمأجورة بدل الأحزاب التي بان فشلها وعجزها في السيطرة على الشارع، هذا ما تضمنته الاتفاقية في الفقرة 3 من المادة 7 و9 "يتعين على التدابير المتخذة وفقاً لهذه المادة أن تشرك، عند الاقتضاء، جميع الأطراف العاملة ذات الصلة، كالوكالات الحكومية والبرلمانات والسلطات الوطنية والجهوية والمحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني". "تحرص الأطراف على أن تكون الهيئات المعيّنة أو المنشأة وفقاً لهذه المادة قادرة على التواصل بكيفية مباشرة، وعلى تعزيز العلاقات مع نظيراتها لدى الأطراف الأخرى".

إن كل صاحب فطرة سليمة يدقق النظر في هذه الاتفاقية يلمس مدى خطورتها ولا يقابلها إلا بالرفض، غير أن أصحاب القرار يأبون إلا مخالفة الفطرة وكل شيء طبيعي إرضاءً للغرب لإنجاح مخططاته في أمتنا الإسلامية.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG